كيف ترد على

افتراءات المشككين

في الإسلام

المنهج العلمي والخطوات العلمية في الرد على الفرية

تأليف

أبي عبد الله الصارم
إيهاب بن كمال بن أحمد

دار البشير

كيف ترد على
افتراءات المشككين
في الإسلام

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

ابن كمال، إيهاب.

كيف ترد على افتراءات المشككين في الإسلام؟

المنهج العلمي والخطوات العملية في الرد على الفرية

إيهاب بن كمال.

القاهرة، دار اليسر ٢٠١٠م.

١٠٣ص، ١٤سم × ٢٠سم.

تدمك

١- الإسلام - دفع مطاعن

أ- العنوان

٢١٦

رقم الإيداع

٢٠١٠/٧٦٣٤

٢٠ ش عبد العزيز عيسى، المنطقة التاسعة

الحي الثامن، مدينة نصر، القاهرة.

تليفون: ٠٠٢ ٠٢ ٢٤٧٠٩٢٦٩

فاكس: ٠٠٢ ٠٢ ٢٤٧١٤٨٠١

محمول: ٠٠٢ ٠١٦٢٢٧٦٢٠٨

Email: alyousr@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

كيف ترد على افتراءات المشككين في الإسلام؟

المنهج العلمي والخطوات العملية في الرد على الفرية

كيف ترد على
افتراءات المشككين
في الإسلام

المنهج العلمي والخطوات العلمية في الرد على الفرية

تأليف
أبي عبد الله الصارم
إيهاب بن كمال بن أحمد

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾. [الأحزاب:٧٠-٧١].

اللهم صلِّ على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

إن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

وبعـــد:

فإن أعداء الدين لا يدّخرون جهدًا في إثارة الافتراءات والشبهات حول الإسلام العظيم، وهم يعملون بشكل منظّم ومن خلال

دراسات وخطط وتجارب وأبحاث، حتى صار الافتراء على الإسلام علمًا يدرّس -مثلاً- في كليات اللاهوت ومراكز التنصير، ويحظى المنصّرون بتدريب مدروس في كيفية طرح الافتراء وإثارة الشبهات.

لذلك فمن الواجب أن يكون الرد على افتراءات أولئك المرجفين علمًا يدرسه المختصون وطلاب العلم لا سيما المهتمون منهم بمقارنة الأديان، وكذلك يدرسه كل المهتمين بمواجهة الحملات المسعورة التي يشنها الأعداء لتشويه الإسلام، بحيث تخرج الردود على قدر كبير من الإجادة والإتقان، وتحقق المقصود منها وهو إجهاض الفرية والقضاء على كل أثر لها، ورد كيد المفترين في نحورهم، وفضح كذبهم وجهلهم.

وهذه الدراسة تلقي الضوء على بعض الآداب الشرعية والقواعد والضوابط المنهجية للرد على الافتراءات، مع بيان طرق المفترين في إثارة الافتراءات وكيفية مواجهتها بالأسلوب العلمي الصحيح، وتوضيح الخطوات العلمية العملية التي ينبغي انتهاجها في الرد على الافتراءات، مع الإشارة لبعض السلبيات التي قد تقع في بعض الردود للحذر منها وتجنبها.

وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الآداب الشرعية في الرد على الفرية.

الفصل الثاني: قواعد وضوابط في الرد على الافتراءات.

الفصل الثالث: طرائق المشككين في إثارة الافتراءات على الدين.

الفصل الرابع: الخطوات العملية للردّ على الافتراء.

الفصل الخامس: سلبيات يجب اجتنابها في الرد على الفرية.

ثم أتبعت ذلك بخاتمة تحدثت فيها عن كيفية مواجهة حملات التشكيك في الإسلام.

أسأل الله أن يغفر لي ما وقعت فيه من الزلل، وأن يتجاوز عني فيما قصرت فيه، وأبرأ إلى الله من مخالفة شرعه، أو أن أقول في دينه بغير علم، أو أن أكذب عليه وعلى رسوله، وهذا جهد المقل على ضعف في الزاد وبضاعة مزجاة، وافتقار لعون الله ومعونته، فما أصبت فيه فهو من توفيق الله وفضله ومنته فله الحمد والشكر وعلى رسوله الصلاة والسلام.

وما أخطأت فيه من البيان، أوخالفت فيه السنة أوالقرآن، فهو من نفسي ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان، وأسأل الله الصفح والغفران.

ربنا اجعل هذا العمل صالحًا، ولوجهك خالصًا، واجعله من العلم الذي ينتفع به إذا انقضى الأجل وانقطع العمل، إنك ربي على كل شيء قدير وبالإجابة جدير وأنت حسبنا ونعم الوكيل.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين..

كتبه

أبي عبد الله الصارم

إيهاب بن كمال بن أحمد

القاهرة في السابع والعشرين

من المحرم ١٤٣١هـ

Kamal.ehab@yahoo.com

الفصل الأول

الآداب الشرعية في الرد على الفرية

هناك جملة من الآداب الشرعية التي ينبغي أن يراعيها ويتمسك بها كل من أراد أن يؤهّل نفسه لإظهار الحق، والرد على الافتراءات، وفضح الأباطيل والأكاذيب، والتصدي لأهلها، ومن هذه الآداب:

أولاً: إخلاص النية لله ﷻ:

فإن الرد على الافتراءات ما هو إلا عمل تعبّدي يفعله المؤمن تقربًا لله تعالى وطلبًا لمرضاته، وكل عمل صالح لا بد له من نية صالحة وخالصة لله ﷻ، وقد قال رسول الله ﷺ: **«إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»**[1].

فينبغي أن يحرص كل من تصدى للرد على الافتراءات على إخلاص نيته وتعهدها وإصلاحها، بأن يجعل همّه هو مرضاة الله لا غير،

---

(١) البخاري (١)، ومسلم (٣٥٣٠).

وليحذر مكر الشيطان وكيده به، فإنه ما يزال بالعبد حتى ينزع الإخلاص من قلبه.

وربما يبدأ المؤمن عمله بنية صالحة ثم يدب في نفسه شرك خفي من حيث لا يدري، فتتحول نيّته الصالحة إلى رغبة في الانتصار للنفس، أو حرص على الشهرة وجذب أنظار الناس واهتمامهم، أو حبّ في الاستماع إلى عبارات الثناء والمدح، أو تحصيل مصالح دنيوية .

ولذلك كان من الواجب مراجعة النية وتعهّدها بشكل دائم، والحرص على إصلاحها في كل وقت، مع سد أي ذريعة لرياء أو شرك خفي قد يؤدي لحبوط العمل.

قال رسول الله ﷺ: **«قال الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»**[1].

ثانيًا: الاستعانة بالله تعالى والافتقار له:

إن العبد فقير إلى ربه ومولاه، ومهما بلغ العبد من قوة في العلم والحجة والبيان يبقى مفتقرًا لمعونة الله تعالى وتثبيته، وحسبك في ذلك قول الله ﷻ مخاطبًا رسوله خير البشر ﷺ: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ

(١)مسلم (٥٣٠٠).

﴿تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٧٤-٧٥].

قال الشيخ السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي هذه الآيات، دليل على شدة افتقار العبد إلى تثبيت الله إياه، وأنه ينبغي له أن لا يزال متملقًا لربه، أن يثبته على الإيمان، ساعيًا في كل سبب موصل إلى ذلك لأن النبي ﷺ وهو أكمل الخلق، قال الله له: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ فكيف بغيره؟»[1].

فليحذر كل من تصدى للرد على فرية أن تغره كلمات الثناء أو تعجبه انتصاراته وعلمه وحسن بيانه، فيصيبه العُجب ويتّكل على نفسه فيوكله الله لها، فيحرم معونة ربه وتثبيته فتزلّ قدمه ويضلّ فهمه ويورد المهالك.

ثالثًا: طلب العلم الشرعي:

إن الرد على الافتراءات فنّ له مقومات وأسس أهمها العلم بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ بفهم السلف الصالح، لأن الشبهات داء دواؤه العلم الصحيح.

ويأتي في مقدمة العلوم التي يجب تحصيلها علم العقيدة والتوحيد، وعلوم

---

(١) تفسير السعدي (ص٤١٥، ٤١٦).

القرآن والتفسير، وعلوم الحديث والسنة، والسيرة والتاريخ والفقه.

ومن علوم الآلات: علوم اللغة العربية المختلفة من نحو وصرف وبلاغة وبيان وغيرها، وكذلك علم أصول الفقه الذي به تُعرف طرق التلقي والاستدلال، والجمع والترجيح، ودلالات الألفاظ المختلفة.

ولا يشترط في الطالب أن يكون متعمقًا في كل العلوم الشرعية ولكن ينبغي أن يكون لديه إلمام كافٍ بهذه العلوم، ومعرفة جيدة بالمصادر والمراجع الرئيسة في كل علم مع فهم لمناهج مؤلفيها، بحيث يسهل عليه الرجوع لهذه المصادر عند الحاجة.

فمثلاً لو كان الافتراء متعلقًا بمغالطة لغوية في معنى كلمة معينة، فلا يشترط في المتصدي للافتراء أن يكون عالمًا بمعاني الكلمات كلها، ولكن يكفي أن يكون لديه القدرة على الرجوع للمعاجم وفهم منهجها، والوصول للمعنى الصحيح من خلالها.

ومن المفيد أيضًا أن يكون لدى من يتصدى للرد على افتراءات أتباع ديانة أو مذهب معين، أن يكون على دراية عامة بمذاهبهم ومعتقداتهم، فإن ذلك نافع في إلزامهم بما يعتقدون، والاحتجاج عليهم بما يؤمنون.

رابعًا: الرغبة في إظهار الحق:

يجب أن يكون هدف المناظر أو المحاور هو ظهور الحق وبيانه ووصوله للناس، وإزهاق الباطل والقضاء عليه، سواء أتمّ الله ذلك على يده أو على يد غيره، وسواء نطق لسانه بهذا الحق، أو جاء ذلك على لسان خصمه.

قال معاذ بن جبل ﷺ: «اقبلوا الحق من كل من جاء به، وإن كان كافرًا، واحذروا زيغة الحكيم، قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق؟ قال: إن على الحق نورًا» (١).

وقال النووي: «وقد صحّ عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلي حرف منه، وقال: ما ناظرت أحدًا قط على الغلبة، ودِدْت إذا ناظرت أحدًا أن يظهر الحق على يديه، وقال: ما كلمت أحدًا قط إلا وددت أن يوفق ويسدّد ويُعَان، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ» (٢).

وإن تبين للمناظر أنه قد وقع في خطأ فيجب عليه أن يسارع بالرجوع عنه، ويقبل الحق حيث كان ومن أي شخص صدر عنه، ولا

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٥٥)، والحاكم (٨٤٢٢) مع اختلاف في اللفظ، وقال الحاكم: هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) المجموع شرح المهذب (١/ ٥٤).

يستحيي أن يعلن اعتذاره عن الخطأ ورجوعه عنه، فإن الرجوع إلى الحق فضيلة، وكل بني آدم خطّاء وخير الخطائين التوابون.

خامسًا: الثقة في قوة الحق:

إن دين الإسلام هو الدين الحق، والحق بطبيعته أبلج واضح، قادر على إزهاق الباطل وإظهار ضعفه، لأن الباطل ضعيف متلجلج.

وعلى كل من يتصدّى للرد على فرية أن يكون على تمام الثقة من قوة الحق الذي يحمله ويدافع عنه، وليكُن على يقين أن دين الإسلام لا يمكن أن تشوبه شائبة، أو تلحق به منقصة، أو يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لأنه الدين الكامل، والنعمة التامة، والشرعة المرضية من رب العالمين، وحسبنا قول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة:٣].

ولذلك فالمناظر المؤمن يكون مصدر قوته الرئيس وسبب انتصاره الأساسي ـ بعد عون الله وتسديده ـ هو الحق ذاته الذي يحمله ويصدر عنه.

ومهما كثرت الافتراءات واستعصى بعضها عليه في لحظات، فلا ينبغي أن يفتّ ذلك في عضده أو يؤثر في ثقته في الحق الذي يحمله أبدًا، بل عليه أن يستحضر دومًا تقصيره وضعفه، وفي نفس الوقت يقينه

بالحق الذي يدافع عنه.

فإذا عجز مناظر مسلم ـ مهما بلغت معارفه وقدراته ـ عن الرد على افتراء معين، فهذا لا يعني صحة ذاك الافتراء ولا يشوش على دين الإسلام قط، وإنما قد يرجع ذلك إلى ضعف في المناظر أو غفلة وتقصير منه، أو ربما أسباب أخرى خارجة عن إرادته وقدراته.

لكن المؤكد الذي ينبغي أن يكون يقينًا عند الجميع هو أن الإسلام هو الحق، وأن أي افتراء يهدف إلى إلحاق نقص به هو باطل لا ريب فيه، فإن عجز شخص عن ردّ الفرية لضعف فيه فلن يعجز الآخرون، وإن انقطع مسلم في مجادلة فلن ينقطع الجميع.

والحمد لله رب العالمين الذي قيّد لهذا الدين في كل زمان حفظةً من أهل العلم ينفون عنه تحريف الجاهلين وانتحال المبطلين وتأويل الغالين، ويردون على افتراءات المرجفين وادعاءات أعداء الدين.

سادسًا: الثبات على الحق وعدم التنازل عن جزء منه:

من أهداف المفترين على الإسلام إصابة المسلمين بهزيمة نفسية وإلجائهم للتنازل عن بعض ثوابتهم ومبادئهم، وإشعارهم بأنها منقصة يجب التبرؤ منها.

وقد يقع البعض - ربما بحسن نية - في هذا الشَرَك الذي نصبه له أعداء الدين وهو لا يدري، فيُفسِد من حيث أراد الإصلاح، ويتنازل عن بعض الحق راغبًا في تحقيق انتصار جزئي، والحقيقة أنها الهزيمة بعينها.

وعلى سبيل المثال: فإن بعض الكتاب يتراجعون حين يتحدثون عن الافتراءات المثارة حول الجهاد في الإسلام، فيدعون أن الجهاد لم يشرع في الإسلام إلا للدفاع عن النفس فقط، وهذا حق تكفله جميع القوانين الأرضية.

والحق أن الجهاد في الإسلام نوعان: جهاد دفع، وجهاد طلب، ولم يشرع الجهاد للدفاع عن النفس فقط، كما أننا لا نعتني كثيرًا هل تقرّ القوانين الأرضية ما أقره رب العالمين وشرعه أم لا، فالحق هو ما قال الله لا ما قالت أهواء البشر وقوانينهم.

فجهاد الطلب له من الغايات العظيمة والأهداف السامية ما يجعل كل مسلم يفخر بدينه ويشعر بالشرف والسمو، ويكفي أنه وسيلة لتطهير الأرض من ظلم الطواغيت، ولنصرة المستضعفين وتحريرهم، ولإفساح السبيل أمام الدعاة لتبيين الحق من الباطل والرشد من الغي.

سابعًا: العدل والإنصاف مع الخصم وإن تعدى:

الإسلام دين يدعو للعدل والإنصاف مع الجميع، ولا يحلّ ظلم أحد من الناس مهما تعدّى وظلم، ومهما كنا له مبغِضين كارهين.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة:٨].

فيجب على من يتصدى للرد على افتراء أن يعْدل وينصف مع خصمه، فلا ينسب له قولاً لم يقله، ولا يحمّل كلامه ما لا يحتمله، ولا يجعل لازم مذهبه مذهبًا له حتى يلتزمه ويقر به، ولا يأخذه بجريرة غيره، ولا يدعي عليه شيئًا بغير بينة أو دليل، ولا يعتدي عليه بغير حق.

فالمؤمن يردّ الباطل بالحق، ويدفع الظلم والبهتان بإقامة العدل والإنصاف، ولا يتعدى حدود الله بكذب أو ظلم أو افتراء أو طعن بغير بينة أو دليل.

ثامنًا: الرفق والتلطف مع الخصم المنصف المهذّب:

الأصل في التعامل مع المخالف أن يكون بالرفق واللين، وأن تتم دعوته بالحكمة والموعظة الحسنة، حتى يمكن تجريده من التعصّب والرغبة في الانتصار للنفس، وسد ذرائع العناد والكبر التي قد تدفعه للإصرار على الباطل ورفض الحق.

قال الله تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ

﴿أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقال النبي ﷺ: «**إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه**»(١).

فإذا كان الخصم منصفًا ومهذبًا في طرح سؤاله أو فريته، فينبغي على من يتصدى للرد عليه أن ينتقي أجمل العبارات وأرقّ الكلمات، فإن الكلمات الطيبة تفتح مغاليق القلوب، وليحرص على تقريبه للحق بكل سبيل، فيظهر له من حسن الخلق وكمال الأدب ما يناسب عظمة الإسلام، ويبدي له من الحرص عليه والرغبة في هدايته وحب الخير له ما تسكن به نفسه ويطمئن قلبه وتقر عينه.

وليحذر من خطابه بما ينفره أو يستفزه، أو يزيد تعصبه وعناده، كأن يهين معتقداته أو يسخر من مقدساته أو يجرح مشاعره بكلمات قاسية وإن كانت حقًا في ذاتها.

فإن ذلك قد يكون سببًا في صدّه عن الحق؛ بل ربما يدفعه ذلك إلى رد الإهانة بمثلها أو بأكبر منها، فيسب الله تعالى أو رسوله ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٠٨].

---

(١) مسلم (٤٦٩٨).

تاسعًا: الحزم والشدة مع المكابر المعاند الذي يسيء الأدب:

إذا كان الخصم من النوع المكابر المعاند الذي يسيء الأدب ويستهزئ بالمقدّسات ولا يحفظ حرمة لدين أو خلق، ولا يجدي معه اللين والرفق، فلا بأس من استخدام الشدة معه والإغلاظ عليه وإظهار البأس والقوة له، فكثيرًا ما تكون الشدة زاجرة لأمثاله، ودافعة لهم لالتزام شيء من حسن الخلق، وقدر من التأدب والانضباط.

ويجب أن يكون المناظر ذا شخصية قوية حازمة فلا يسمح بمقاطعته قبل أن يتم كلامه ويوصل فكرته كاملة، ولا يخضع لأي محاولة تبتغي تشتيته أو استفزازه أو إخراجه عن تركيزه، ولا يسكت على أي تطاول أو خروج عن حدود الأدب والخلق، بل يواجه كل ذلك بصرامة وحزم يلقي المهابة في قلب الخصم.

عاشرًا: عدم الجلوس في مجالس الشتامين والمستهزئين:

لا يجوز للمسلم أن يقعد في مجلس يُسبّ فيه الله ورسوله ﷺ، أو يُكفر فيه ويُستهزأ بآيات الله، أو يُطعن في أعراض أمهات المؤمنين ويُقدح في صحابة الرسول ﷺ، فإن وجود المسلم في مثل هذه المجالس منكر عظيم وشر مستطير.

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[الأنعام: ٦٨].

وقال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠].

ومما يؤسف له أننا كثيرًا ما نجد بعض المسلمين يقعدون في مثل هذه المجالس بحجة أنهم يردون على الافتراءات ويدافعون عن مقدسات الدين.

والحق أن عملهم هذا ما زادهم إلا ذلة وخزيًا؛ لأن رضوان الله لا يطلب بمعصيته، ونُصرة الدين لا تكون إلا بالانقياد والتسليم لأوامر الله، فلو أنصفوا أنفسهم واتقوا ربهم ما دخلوا تحت قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾.

فهل يظن هؤلاء أنهم أغير على الدين من رب العالمين؟ وهل يظنون أنهم أكثر قدرة على نصرة الدين من رسول الله ﷺ الذين نهاه الله تعالى عن حضور هذه المجالس فأطاع ربه وانقاد لأمره وهو أقدر الناس على الرد، وأجدرهم بالدفاع عن الدين؟!

الحادي عشر: عدم مجاراة المفترين في سوء أخلاقهم:

إذا أساء المفترون أدبهم وتفحّشوا في القول فهذا ليس مبررًا لمجاراتهم في سوء الأدب، وليس مسوغًا لمبادلتهم التفحش والسباب، فهم ليسوا قدوة لنا حتى نتابعهم فيما يفعلون.

إن قدوة المسلم وأسوته هو الرسول الكريم محمد ﷺ، الذي قال الله تعالى فيه: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١].

ورسول الله ﷺ هو أكمل الناس خلقًا وأتمهم أدبًا وخيرهم هديًا، وحسبنا في ذلك قول الله تعالى له: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٣].

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: «لم يكن النبي ﷺ فاحشًا ولا متفحشًا وكان يقول: **إن من خياركم أحسنكم أخلاقًا**»[(١)].

ولذلك فإن من الواجب على من يتصدى للرد على افتراءات الشتامين من المنصرين وغيرهم من أعداء الدين ألا يجاريهم في سوء أدبهم ويشابههم في انحطاط أخلاقهم، فلا يبادلهم السباب بالسباب والشتم بالشتم، ولا يرد عليهم الفحش بمثله، لأنه إن فعل ذلك خالف هدي نبيه ﷺ، وساوى نفسه بأولئك الشتامين، وصدق الشاعر إذ

---

(١) البخاري (٣٢٩٥)، ومسلم (٤٢٨٥).

يقـــول:

إذا جَارَيْـــتَ في خُلُـــقٍ دَنِيئـــاً فأنـــتَ ومـــنْ تجارِيـــه ســـواءُ

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «أتى النبي ﷺ أناس من اليهود فقالوا: السام عليك يا أبا القاسم، قال: **وعليكم**، قالت عائشة: قلت: بل عليكم السام والذام، فقال رسول الله ﷺ: **يا عائشة لا تكوني فاحشة**، فقلت: ما سمعت ما قالوا؟ فقال: **أوليس قد رددت عليهم الذي قالوا، قلت: وعليكم**»[1].

وفي لفظ أن رسول الله ﷺ قال: «**مه يا عائشة فإن الله لا يحب الفحش والتفحش**».

وأحب أن أنبه هنا إلى أن أبلغ الردود على إساءات هؤلاء هو الرد العلمي على افتراءاتهم وإظهار تهافتها وجهل وكذب قائليها، مع بيان ما في معتقداتهم من عوار وما في مذاهبهم من مثالب وسوءات يندى لها الجبين، بأسلوب علمي يبعد عن الإسفاف والتفحش.

الثاني عشر: دعاء الله للنفس وللخصم:

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

(١) البخاري (٢٧١٨)، ومسلم (٤٠٢٨).

من جميل الخلق أن يحرص كل من يتصدى للرد على فرية على أن يدعو الله دومًا أن يوفقه ويسدده، وأن يلهمه الصواب، ويعصمه من الزلل، وأن يؤتيه الحجة البالغة والبرهان الساطع، وأن يرزقه حسن البيان والبلاغة في الخطاب، وأن ييسر له أمره ويشرح له صدره، ويغفر له خطأه، ويرزقه الإخلاص، ويجعل عمله مقبولاً مأجورًا، ويجعله من الهداة المهتدين.

وله في موسى عليه السلام أسوة حين قال: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾ وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي﴾ [طه: ٢٥-٢٨].

كما يحسن منه أن يدعو لخصمه أن يهديه الله إلى الصواب، ويشرح صدره للحق، وأن يقيه شرور الشياطين ومكايدهم، فإن المؤمن يحب الهداية للناس جميعًا ويرجو لهم الخير، وهداية رجل واحد على يديه أحب إليه من الدنيا وما فيها.

قال النبي ﷺ: «**والله لأن يُهدى بك رجل واحد خير لك من حمر النعم**»(١).

(١) البخاري (٢٧٢٤)، ومسلم (٤٤٢٣).

الفصل الثاني

قواعد وضوابط في الرد على الافتراءات

إن من يتصدى للرد على الافتراءات يحتاج إلى أن يضبط ردوده وينظم جداله مع المخالفين بمجموعة من الضوابط والقواعد الكلية التي ترسم له منهجية صحيحة في التلقي والاستدلال، وتساعده على إقامة ردوده على أسس صحيحة، ومن هذه القواعد والضوابط:

أولاً: الباطل لا يستدل عليه إلا بالباطل:

إن الباطل لا يمكن أن يستدل عليه بدليل صحيح، بل لا بد أن ينبني هذا الباطل على فساد في الدليل أو فساد في الاستدلال، فإن الكاذب لا يملك من حجة على كذبه إلا المزيد من الكذب؛ والباطل لا يستدل عليه إلا بالباطل.

وكل ما أسس على الباطل فهو ضعيف واهٍ، لا يثبت أمام قوى الحق، ولا يصمد أمام دلائل الصدق، لأن الحق مؤسس على أدلة صحيحة وبراهين ثابتة.

ولذلك فإننا نجد أهل الباطل من المفترين يستدلون على باطلهم بأحاديث مكذوبة موضوعة، أو يحرفون ألفاظ النصوص الصحيحة أو يلوون أعناقها ليستدلوا بها على معنى فاسد لا تحتمله، أو ربما استدلوا بأكاذيب المستشرقين أو العلمانيين على أنها حجج إسلامية.

على سبيل المثال: يستدل بعض المنصرين بـ «دائرة المعارف الإسلامية» على أنها مصدر إسلامي من تأليف علماء المسلمين، والحقيقة أنها من صنع مجموعة من المستشرقين من النصارى والعلمانيين ممن لا يدينون بالإسلام، بل هم حاقدون عليه حريصون على تشويه صورته.

كما يستدل المنصرون أيضًا بأقوال بعض الكتّاب من الشيوعيين والعلمانيين والملحدين ـ ممن يحملون أسماء إسلامية ـ مع إطلاق بعض الألقاب عليهم مثل: الكاتب الإسلامي الحرّ، أو المفكر الإسلامي الكبير، أوالشيخ والداعية ونحو ذلك[1]، حتى يوحوا للقارئ أو السامع أنهم من كبار علماء المسلمين.

والحق أنهم إن كانوا من علماء المسلمين فليست أقوالهم حجة، فكيف وهم أبعد ما يكونون عن العلم ، بل جاهر بعضهم بالكفر والردّة عن الإسلام؟

---

(١) كاستدلالهم بأقوال سيد القمني وطه حسين ونحوهم.

لا غرو أن استدلال المنصرين بهذه الأباطيل دليل على إفلاس حججهم، وعجزهم عن الإتيان بشيء من الحق يؤيدون به مذهبهم؛ لأنهم إن وجدوا ما يؤيد مذهبهم من الحق ما لجأوا إلى الاستدلال بالباطل.

ثانيًا: لا يرد الباطل بمثله:

لا يردّ الباطل إلا بالحق الذي يظهر زيف الباطل ويبين وهنه وضعفه، ولا يجوز أن يردّ الباطل بباطل مثله؛ لأن دور المسلم هو إزالة الباطل وإقامة الحق الذي أمر الله تعالى به.

فعلى سبيل المثال: إذا ادعى المفترون أن الإسلام هو دين يدعو إلى الرقّ والعبودية وامتهان حرية الإنسان والاعتداء عليها بغير حق، فلا ينبغي أن يكون الردّ أن الإسلام ما أباح الرقّ أو أن الله حرّم الرقّ بكل أشكاله، لأن هذا بعيد عن الصواب.

والرد ينبغي أن يكون بتوضيح أن الإسلام ندب لتحرير الرقيق، وشرّع الكثير من الأحكام لتحقيق هذا الهدف، كما أنه سد أكثر طرق الاسترقاق، وأمر بحسن معاملة الرقيق، مع بيان احترام الإسلام لحرية الإنسان وللنفس البشرية وتحريمه الاعتداء عليها.

وإذا ادعى المفترون أن الإسلام يدعو لكراهية غير المسلمين ومن ثمّ يبيح الاعتداء عليهم وقتلهم وظلمهم، فلا ينبغي أن يكون الردّ أن

الإسلام لم يدع لكراهية الكفار وأن المسلمين يحبون الكفار؛ لأن هذا باطل ومخالف لعقيدة الولاء والبراء.

وإنما ينبغي أن يكون الرد ببيان أسباب كراهية المسلمين للكفار ومدى تعلق ذلك بأصل الدين، مع توضيح أن كراهية المسلم للكافر لا تمنعه من معاملته بالبر والإحسان، ولا تبيح له ظلمه بأي شكل من الأشكال، وأن المسلم مع كراهيته للكفار إلا أنه يحب لهم الخير ويتمنى لهم الهداية، ويبذل كل وسعه لاستنقاذهم من النار؛ فهذا كله حق.

وينبغي أن يعلم كل من يتصدى للرد على افتراء أن دور الداعية أن يبلغ الدين كما أراده الله تعالى وكما أنزله، لا كما يهوى ويشتهي البشر، وأن رد الافتراء بما يخالف الحق هو نوع من الكذب على الله تعالى، وهذا من أكبر الكبائر.

فإن خفي عليه الرد فلا حرج أن يقول: لا أدري، أو لا أعلم، أو سأبحث هذا الموضوع وأوافيكم بالرد لاحقًا، فإن عدم الرد أفضل كثيرًا من رد غير صحيح، وقول: لا أدري لا يعيب الإنسان في شيء، بخلاف الرد بجهل أو الكذب على الله تعالى.

ثالثًا: لا يجوز أن يصاحب الردّ ترويج الفرية أو إشهار المفتري:

إذا كانت الفرية خفية غير مشتهرة، مستترة غير منتشرة، فلا ينبغي نشر الرد عليها بما يؤدي إلى انتشارها ورواجها؛ بل يُقصر الرد عليها في

مواضع طرحها وأماكن وجودها فقط.

ففي كثير من الأحيان يكون تجاهل بعض الافتراءات وعدم العناية بها سببًا في اندثارها وانحسارها، في حين يكون الاهتمام بهذه الافتراءات والاعتناء بطرحها والرد عليها من أسباب اشتهارها وانتشارها واستمرار وجودها.

والضابط في ذلك يكون بالنظر في مدى اشتهار الفرية ومعرفة نطاق انتشارها ومدى تأثيرها:

- فإن كانت من النوع الشائع الذي وجد حظًا من الشهرة والتأثير بين الناس، فينبغي في هذه الحالة أن ينشر الردّ عليها في كل مواضع انتشارها، ولا بأس بطرح الافتراء وتوضيح ما يرمي إليه، ثم إتباع ذلك برد قوي يقضي على الفرية ويزيل الشبهة.
- وإن كانت من النوع المستتر الذي لم يحظَ بالانتشار والتأثير، فينبغي عدم الاعتناء بالرد عليها إلا في مواضع وجودها فقط، والأفضل ألا يسبق الردّ طرح للفرية أو شرح لها، وإنما يأتي الرد عرضًا في سياق متعلق به.

على سبيل المثال: لو كانت تلك الفرية الضامرة غير المنتشرة متعلقة بتأويل فاسد لآية قرآنية، فيمكن أن يكون الرد بشرح الآية شرحًا وافيًا

يوضح المقصود، وينفي ذلك التأويل الفاسد، دون الإشارة إلى وجود فرية متعلقة بتأويل فاسد لهذه الآية.

وإن كانت تلك الفرية متعلقة بحديث موضوع لا يصح، فيمكن أن يكون الرد بتوضيح ضعف الحديث وأسبابه، مع نقل أقوال الأئمة والعلماء المختصين وحكمهم على الحديث، دون الإشارة إلى وجود فرية متعلقة بهذا الحديث.

وبذلك يثبت الرد ولا تثبت الفرية، وينتشر الرد دون ترويج لفرية ربما يؤدي تجاهلها إلى موتها وانحسارها.

ويدخل في ذلك أيضًا عدم النص على اسم المفتري الذي يتولى كبر نشر هذه الافتراءات؛ لأن أكثر هؤلاء - إن لم يكن جميعهم - هم طلاب شهرة وسمعة، يبغون من نشر افتراءاتهم أرباحًا دنيوية، ويحرصون على استفزاز المسلمين لا سيما علمائهم المشهورين حتى يقوموا بالرد عليهم ومن ثم يحصّلون قدرًا من الشهرة والانتشار.

ولذلك فمن الأفضل الاعتناء بالرد على الافتراءات دون تسمية أسماء المفترين، إلا إن وجدت مصلحة تقتضي ذكرهم بأعيانهم كالتحذير من بعضهم في مواضع انتشارهم.

فلو كان موضع اشتهار أولئك المفترين هو برامج المحادثات على

شبكة المعلومات الدولية، فلا ينبغي التصريح بأسمائهم عبر الفضائيات أو الصحف بما يؤدي إلى إعطائهم شهرة يسعون جاهدين للحصول عليها ابتغاء حصد مزيد من الأموال من أبناء ملتهم.

ولا يُستحب أن يتولى الرد المباشر عليهم في هذه الحالة كبار علماء المسلمين والمشهورون منهم، بل يفضّل أن يكلّف بذلك بعض طلاب العلم المجتهدين بما يناسب المقام[1]؛ لأن تولي كبار العلماء الرد المباشر عليهم يعطي هؤلاء النكرات المفترين شهرة ومكانة غير مستحقة، وقد يوحي للبعض بأنهم أقران أو نظراء لهؤلاء العلماء.

ولذلك كثيرًا ما نجد المرتزقة من المنصرين يلهثون ويصرخون ويهللون محاولين استفزاز مشاهير العلماء والدعاة للرد عليهم أو الدخول معهم في أي حوار، رغم أنهم مستيقنون في داخل أنفسهم أن هذا الحوار ستكون الكفة فيه راجحة تمامًا للمسلمين بلا أدنى شك، لكنهم لا يعبؤون كثيرًا بانتصارهم في ذلك الحوار بقدر اعتنائهم بالشهرة التي قد تتحقق لهم إذا تولى أحد كبار العلماء الرد عليهم.

رابعًا: أقوال البشر يحتج لها ولا يحتج بها:

إن الحجة القائمة على أهل الإسلام هي الوحي المعصوم من القرآن والسنة، وما استند لهذا الوحي من إجماع لهذه الأمة، أما أقوال البشر من

(١) والأفضل أن يتم ذلك تحت إشراف العلماء وتوجيههم.

العلماء والدعاة والصالحين ـ على جلالة قدرهم ـ فإنها ليست حجة في ذاتها، بل هي كأقوال سائر البشر دون الأنبياء يحتج لها بالوحي، ولا يحتج بها على الناس.

فإنَّ الحق لا يعرف بالرجال، بل الرجال هم الذين يُعرفون بالحق، وبيان الحق مرتبط بإظهار الدليل، ولا تعلق له بذوات الخلق قلة أو كثرة.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا يؤخذ من قوله ويترك»(١).

وقال مجاهد رحمه الله: «ليس أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ»(٢).

وقال مالك بن أنس رضي الله عنه وهو يشير إلى قبر النبي ﷺ: «كلّ أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر»(٣).

وقال أبو حنيفة رحمه الله: «حرامٌ على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي؛ فإننا بشرٌ، نقول القول اليوم، ونرجع عنه غدًا»(٤).

وقال الشافعي رحمه الله: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»(٥).

وقال: «أجمع المسلمون على أنَّ من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يدعها لقول أحد»(٦).

---

(١) القراءة خلف الإمام للبخاري (ص٢١٣).
(٢) حلية الأولياء لأبي نعيم (٣/ ٣٠٠).
(٣) منهاج السنة النبويّة لابن تيمية (٣/ ٥٠٣).
(٤) المقاصد الحسنة للسخاوي (٨١٥)، وصفة صلاة النبيّ ﷺ للألباني (ص ٤٦).
(٥) المجموع للنووي (١/ ١٣٦).
(٦) إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٩).

وقال أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا تقلدني، ولا تقلد مالكًا ولا الشافعي ولا الأوزاعي والثوري، وخُذْ من حيث أخذوا»، وقال: «من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال»[1].

ولذلك فإن الأقوال والأفعال البشرية المجردة لا يحتج بها على أهل ملة معينة وإن صدرت عن جموع غفيرة من أهل هذه الملة، وإنما الحجة فيما يعدونه وحيًا أو تشريعًا سماويًا، أو مصدرًا من مصادر الأحكام لديهم.

ولذلك فمن غير المقبول أن يحتج علينا المنصرون أو الروافض ببعض الزلات العلمية لبعض العلماء، لأنها ليست حجة في ذاتها.

على سبيل المثال: رجح الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿وَٱهۡجُرُوهُنَّ فِي ٱلۡمَضَاجِعِ﴾ أي: شدوهن وثاقًا في بيوتهن[2].

وهنا حاول بعض المنصرين التشنيع على الدين الإسلامي، والاستدلال بقول الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ على أن الإسلام يدعو لإهانة المرأة وإذلالها وانتهاك كرامتها.

والحقيقة أن قول الإمام الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ وإن كان لا يرمي إلى إهانة المرأة وإذلالها، إلا أنه في النهاية مجرد قول عالم من علماء المسلمين وقوله ليس حجة في نفسه، وقد خالفه في قوله هذا كثير من العلماء، بل واعتبروه خطأ وهفوة.

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٤٦٣).

(٢) تفسير الطبري (٥/ ٩٤).

فقال ابن العربي رحمه الله مثلاً: «يا لها من هفوة من عالم بالقرآن والسنة»[١].

وقال القرطبي رحمه الله: «وفي كلامه في هذا الموضع نظر»[٢].

وفي المقابل لا ينبغي أن يحتج المسلم على أهل ملة بأقوال المنتسبين لها وأفعالهم، ولا يصح أن يبني طعنه في أصل ديانتهم على انحرافات صادرة عن رجالهم، فمناقشة الأفعال البشرية المجردة خارجة عن نطاق الحوار العقدي الذي ينبغي أن يوجه للمصادر المحتج بها.

خامسًا: كل دعوى لا دليل عليها غير مقبولة:

إن الادعاء العاري عن الحجة والدليل لا يكون مقبولاً حتى تقام عليه بينة صحيحة، فإن لم تقم عليه بينة فصاحبه مُدَّعٍ كما قيل:

والدعاوى ما لم يقيموا عليها ... بينات أصحابها أدعياء

وكل من ادعى دعوى يجب أن يلزم بالإتيان بالبينة عليها لأن البينة على من ادعى، فإن عجز عن الإتيان بالبينة، فعليه أن يعلن تراجعه عن دعواه وإلا كان كاذبًا معاندًا.

وكثيرًا ما يطلق المفترون من أعداء الدين ادعاءات وأباطيل بلا أي سند أو دليل، بل هي محض الكذب وصنع الخيال، ولذلك يجب ألا يفتر المسلم

---

(١) أحكام القرآن (١/ ٥٣٣).

(٢) تفسير القرطبي (٥/ ١٧٢).

عن مطالبتهم بالأدلة على ما يفترون، وإلزامهم بالبينة على ما يدعون، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل:٦٤].

ولا يصح إلزام منكر الدعوى ابتداء بإقامة الدليل على خلافها؛ لأن الأصل عدم ثبوت الادعاء إلا بعد إقامة البينة والدليل ممن ادّعاه.

على سبيل المثال: لا يصح أن نطالب إنسانًا بريئًا بإقامة الدليل على أنه ليس قاتلاً أو سارقًا أو زانيًا؛ لأن الأصل براءته من تلك الجرائم حتى يقوم الدليل على وقوعها منه.

ويحسن هنا التنبيه على كل من يتصدى للرد على افتراء ألا يورد في رده إلا ما يستطيع إقامة الدليل عليه مهما كان على ثقة من أنه حق، ويجب عليه التثبت من كل معلومة يوردها ويحرص على توثيقها من مصادرها المعتبرة، ولا يكون كحاطب ليل ينقل بلا تثبت وتبين.

سادسًا: إذا كنت ناقلاً فالصحة، وإذا كنت مدعيًا فالدليل:

وهذه القاعدة مرتبطة بالتي قبلها وتعني أن الذي يرد على افتراء إذا أراد أن ينقل عن غيره فلا بد أن ينقل نقلاً صحيحًا، فلا يغير في الألفاظ، ولا يزيد شيئًا في النقل إلا مع الإشارة لذلك، ولا يقتطع عبارة من سياقها بما يوحي بخلاف معناها، ولا يحذف شيئًا من النقل لا سيما إن كان مؤثرًا في تغيير المعنى، وإن اضطر لعدم إيراد النقل كاملاً ـ لطوله

مثلاً ـ فعليه الإشارة إلى مواضع الحذف.

كما ينبغي أن يحرص على النقل من المصادر الأصلية، ولا ينقل عن مصدر بواسطة كتب أخرى إلا لضرورة، فإن اضطر إلى ذلك فلا بد من التنبيه إلى المصدر المنقول منه.

على سبيل المثال: إذا أراد المسلم أن ينقل نصًّا من كتب اليهود أو النصارى فلا ينبغي أن ينقل النص بواسطة كتاب نقل عنها، وإنما يجب أن يرجع لهذه الكتب فينقل عنها بشكل مباشر بلا واسطة، فإن تعذّر عليه ذلك لسبب ما واضطر لنقل النص بواسطة مصدر آخر فعليه أن يشير إلى هذا المصدر في عزوه.

أما إذا قدم المسلم ادعاء معينًا فهنا يلزمه الإتيان بالدليل الذي يؤكد صحة دعواه، ولا بد أن توافق الحجة مقام الاحتجاج.

والأدلة منها الشرعي والعقلي واللغوي والعلمي، ويجب عند كل دعوى الإتيان بالدليل المناسب لها، فإذا كان الادعاء لغويًا مثلاً فعلى المدعي أن يأتي بدليل من اللغة كشاهد من الشعر الجاهلي أو نقل عن أحد المعاجم المعتبرة.

وإن كان الادعاء متعلقًا بقضية طبية مثلاً فلا يصلح أن يحتج له بقول شخص لم يعرف عنه الاشتغال بالطبّ وليس من أهل الاختصاص فيه؛ وإنما تؤيد الدعوى بأقوال المختصين في المصادر الطبية

المعتبرة عند أهل الطب، على أن تكون حقائق علمية ثابتة وليست مجرد نظريات عرضة للتغيير والتطوير.

سابعًا: التعارض والتناقض من أدلة بطلان المذهب:

إن المذهب الصحيح لا يمكن أن يتناقض في نفسه ولا يتعارض، بل تجده متفقًا في جزئياته، يؤيد بعضه بعضًا، قال الله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:٨٢].

أما المذاهب الفاسدة فتجدها تتعارض جزئياتها وتتناقض أدلتها وهذا من أظهر الأدلة على فسادها وبطلانها.

وتناقض المفترين على الإسلام له صور متعددة منها:

١ - أنهم ينسبون للإسلام الشيء وضدّه في الموضع ذاته:

ومن ذلك: أنك تجد المفترين من النصارى وغيرهم يزعمون أن شريعة الإسلام في معاقبة الزناة بالجلد والرجم تتصف بالعنف والغلظة والتشدد، ثم تراهم يتهمون نفس تلك الشريعة بالتساهل مع الزناة في كيفية إثبات الجريمة واشتراط الأربعة شهود.

ومن هنا نرى أن المنصرين يتناقضون فيصفون الشريعة الإسلامية في موقفها من جريمة الزنى بالتشدد والتساهل في الوقت ذاته، فيجمعون بين المتناقضين وهذا من علامات فساد مذهبهم وبطلانه.

ومن ذلك أيضًا: أنهم في الوقت الذي يصفون الشريعة الإسلامية في تحريمها للخمر وتوقيع العقوبة على شاربها بالتشدد والغلظة والاعتداء على الحرية، تراهم يزعمون أن الإسلام يبيح شرب الخمر!!

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا: أن المنصرين يزعمون أن القرآن يسيء لشرائع الآخرين حين يصف كتبهم بأنها محرفة، ثم تجدهم في موقع آخر يقولون أن القرآن يشهد لهذه الكتب ولا يقول بتحريفها!

٢- أنهم يستدلون على افترائهم بأدلة تدل على خلاف ذلك الافتراء:

ومن ذلك أنهم يزعمون أن الله تعالى لم يبح لرسوله ﷺ التسري بمارية القبطية ويستدلون على ذلك بآية سورة التحريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التحريم:١].

وبافتراض أن هذه الآية نزلت في مارية القبطية ففيها النص الصريح بالإباحة في قوله تعالى: ﴿مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾، فكيف يستدل بهذه الآية على التحريم وفيها النص على الإباحة؟ إن هذا من التناقض العجيب.

قال ابن تيمية: «إن نفس الدليل الذي يحتج به المبطل هو بعينه إذا أعطى حقه، وتميز ما فيه من حق وباطل، وبين ما يدل عليه، تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به في نفس ما احتج به عليه، وهذا عجيب، قد تأملته فيما شاء الله من الأدلة السمعية فوجدته كذلك»[(١)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٨٨).

٣- انتقاد أمور في الإسلام رغم وجودها في دينهم:

يقع المفترون على الإسلام من أهل الكتاب في تناقض من نوع آخر حين ينقمون على الإسلام أشياء وفي كتبهم مثلها، بل هي في الإسلام على وجه يمتدح ويحترم، وفي كتبهم على وجه يعاب ويذم.

ومن ذلك: انتقادهم لبعض التشريعات في الإسلام كحد الردة؛ لأنها بزعمهم ضد حرية الفكر والعقيدة، ومناداتهم بترك المجال لكل شخص يدعو لدينه كيف شاء، وفي كتابهم ما يخالف ذلك، كما جاء في سفر التثنية:

«وإذا أغواك سرًا أخوك ابن أمك أو ابنك أو ابنتك أو امرأة حضنك أو صاحبك الذي مثل نفسك قائلاً: نذهب ونعبد آلهة أخرى لم تعرفها أنت ولا آباؤك من آلهة الشعوب الذين حولك القريبين منك أو البعيدين عنك من أقصاء الأرض إلى أقصائها، فلا ترض منه ولا تسمع له ولا تشفق عينك عليه ولا ترقّ له ولا تستره، بل قتلاً تقتله، يدك تكون عليه أولاً لقتله، ثم أيدي جميع الشعب أخيرًا، ترجمه بالحجارة حتى يموت؛ لأنه التمس أن يطوّحك عن الرب إلهك»[1].

ومن ذلك أيضًا: انتقادهم لوجود النسخ في القرآن الكريم، وهو في كتابهم على وجه فيه إلحاق النقص بمعبودهم كما جاء في سفر العبرانيين:

(١) سفر التثنية، الإصحاح (١٣)، الأعداد (٦-١١).

«وهكذا نسخت الوصية السابقة لضعفها وعدم فائدتها»[١].

فالنسخ ثابت في كتابهم ورغم ذلك ينتقدونه في الإسلام، وهذا تناقض عجيب.

ثم انظر إلى سبب نسخ الوصية كما جاء في النص وهو: ضعفها وعدم فائدتها!!

فهل وصف الإسلام نصًا منسوخًا أنه ضعيف أو عديم الفائدة؟؟

ثامنًا: لا يحكم بتعارض قولين إلا إذا تعذّر الجمع بينهما:

لا يمكن أن نحكم بوجود تعارض بين قولين أو نصين إلا إذا لم يمكن الجمع بينهما بوجه صحيح من وجوه الجمع، فإذا تعذر الجمع صار الحكم بوجود التعارض سائغًا.

وكثيرًا ما يقع المنصّرون في خطأ منهجي حين يزعمون وجود تعارض بين دلالات بعض النصوص الشرعية لإثبات وقوع التناقض والاختلاف فيها، على الرغم من وجود وجوه عدة للجمع لما يمكن اعتباره اختلافًا ظاهريًا في دلالتها، لكنهم يسلكون سبيل التأويلات الفاسدة والتدليس ابتغاء الوصول لمآربهم الرخيصة، وبذلك يسقطون في انحراف منهجي وخلقي كذلك.

---

(١) سفر العبرانيين، الإصحاح (٧)، العدد (١٨)، بحسب الترجمة اليسوعية.

على سبيل المثال: يزعم بعض المنصرين وقوع التعارض بين قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة:٢٩] وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات:٣٠]، حيث تدل الآية الأولى على أن خلق الأرض قبل خلق السماء في حين تدل آية النازعات بزعمهم على أن خلق الأرض بعد خلق السماء.

والحق أن الجمع بين الآيتين ممكن بأكثر من وجه صحيح منها[1]:

أولاً: أن الله تعالى خلق الأرض أولاً قبل السماء غير مدحوة ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات ثم دحا الأرض بعد ذلك، فأصل خلق الأرض قبل خلق السماء، ودحو الأرض بعد خلق السماء، ويدل على هذا أنه تعالى قال: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ ولم يقل خلقها.

ثانيًا: إن المراد بخلق ما في الأرض جميعًا قبل خلق السماء الخلق اللغوي الذي هو التقدير، لا الخلق بالفعل الذي هو الإبراز من العدم إلى الوجود، والعرب تسمي التقدير خلقًا ومنه قول زهير:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفري

والدليل على أن المراد بهذا الخلق التقدير أنه تعالى نصّ على ذلك في سورة فصلت حيث قال: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ [فصلت:١٠] ثم قال:

---

(١) انظر: دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٢٧).

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:١١].

ثالثًا: أنه لما خلق الأرض غير مدحوة وهي أصل لكل ما فيها كأنه خلق بالفعل لوجود أصله فعلًا، والدليل من القرآن على أن وجود الأصل يمكن به إطلاق الخلق على الفرع وإن لم يكن موجودًا بالفعل، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف:١١]، فقوله: خلقناكم ثم صورناكم أي بخلقنا وتصويرنا لأبيكم آدم الذي هو أصلكم.

رابعًا: جمع بعض العلماء بأن معنى قوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ أي: مع ذلك فلفظة (بعد) بمعنى (مع) ونظيره قوله تعالى: ﴿عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾.

وعليه فلا تناقض ولا تعارض بين الآيتين كما يزعمون، ولو أنهم أنصفوا لتوقفوا وسألوا عن سبيل للجمع بين الآيتين.

تاسعًا: لا يصح الاستدلال بالمتشابه على ما يخالف دلالة المحكم:

من المعلوم أن النصوص والعبارات تنقسم من حيث دلالتها إلى:

- قطعية الدلالة: وهي التي لا تحتمل في التأويل إلا وجهًا واحدًا.
- ظنية الدلالة: وهي التي تحتمل في التأويل أكثر من وجه صحيح.

ولا شك أن القطعي أدلّ على المعنى، وأقوى في التعبير عن المقصود

من الظني، ولذلك ينبغي أن تكون له الأولوية في الاعتبار والاحتجاج.

فلو وجدنا عبارتين لقائل واحد، واحدة قطعية في دلالتها، والثانية ظنية، فلا يجوز أن نحيد عن الدلالة القطعية إلى دلالة ظنية، كما لا يجوز تفسير العبارة الظنية بما يخالف دلالة القطعية.

فلو أن رجلاً قال مثلاً: إنني زرت ألمانيا، ولي بعض الأصدقاء من هناك، فيمكن أن نظن أن هذا الرجل يجيد اللغة الألمانية، لكن هذا يظل مجرد ظن؛ لأن دلالة مثل هذه العبارات على معرفته باللغة الألمانية دلالة ظنية.

لكن إن قال نفس هذا الرجل: إنني أجهل اللغة الألمانية تمامًا، ولا أحسن كتابة أو نطق أي كلمة منها، فهذه عبارات قطعية في دلالتها على أن هذا الرجل لا يعرف شيئًا عن اللغة الألمانية، تنفي الظن الواقع من عباراته السابقة بأنه يجيد الألمانية.

فلا يجوز تغافل مدلول هذه العبارات القطعية واللجوء إلى العبارات الظنية لإثبات خلاف ما صرحت به، وإلا كان خطأً منهجيًا يدل على جهل بأصول الاستدلال أو على انحراف منهجي وخلقي.

وكل المشككين في الإسلام ينتهجون منهج اتباع المتشابهات وتأويلها بما يخالف النصوص المحكمة حتى يتمكنوا من إثارة الفتن.

على سبيل المثال: يستدل المنصرون بقوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ۗ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فيزعمون أن الإسلام أباح زواج الرجل من المرأة بنية تحليلها لزوجها الأول.

وهذا مخالف للنصوص القطعية الدلالة والأحاديث المحكمة التي وردت بلعن المحلل وذمه، ومن ذلك قول النبي ﷺ: **«لعن الله المحلل والمحلل له»**[(١)].

وقوله ﷺ: **«ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المحلل، لعن الله المحلل والمحلل له»**[(٢)].

قال ابن كثير رحمه الله: «والمقصود من الزوج الثاني أن يكون راغبًا في المرأة، قاصدًا لدوام عشرتها، كما هو المشروع من التزويج..فأما إذا كان الثاني إنما قصده أن يحلها للأول فهذا هو المحلل الذي وردت الأحاديث بذمه ولعنه ومتى صرح بمقصوده في العقد بطل النكاح عند جمهور الأمة»[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو داود (١٧٧٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥١٠١).
(٢) أخرجه ابن ماجه (١٩٢٦)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٥٩٦).
(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٤١٧).

عاشرًا: لا يحتج على الخصم إلا بما يعتقد حجيته:

إذا أردنا إقامة الحجة على شخص فلا بد أن نحتج عليه بما يعتقد أنه حجة في نفسه، ويقر أنه حق لا ريب فيه، ولا يجوز الاحتجاج عليه بما لا يعتقد حجيته، ولا إلزامه بما لا يؤمن به ولا يرى صحته، فإن الحجة لا تقوم عليه بمثل ذلك[1].

فلا ينبغي الاحتجاج بالأحاديث النبوية على منكري السنة، ولا بالإجماع على الذين شككوا في حجية الإجماع أو قالوا باستحالة انعقاده، ولا يصح أيضًا الاحتجاج بالقرآن الكريم على الكافرين به من أهل الكتاب والملحدين واللادينيين وغيرهم.

كما لا ينبغي الاحتجاج على أهل السنة بمرويات الشيعة، أو رؤى ومنامات الصوفية، أو تخريفات البهائية والقديانية وغيرهم من أهل البدع والضلال.

ولا يجوز كذلك الاحتجاج على المسلمين بأقوال الرجال وأفعالهم؛ لأنها ليست حجة في ذاتها كما أسلفنا.

لكن ينبغي التنبيه على أن بعض المسائل تتعلق أدلتها بما يتفق عليه أهل الاختصاص، كالمسائل الطبية والفلكية واللغوية، ومثل هذه المسائل ينبغي الاحتجاج فيها بما يتفق أهل الاختصاص على أنه حجة.

---

(١) أقصد بإقامة الحجة هنا إفحام الخصم في مقام المناظرة والمجادلة.

على سبيل المثال: اتفق علماء النحو على الاحتجاج في الشواهد النحوية بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي الجاهلي الذي نظمه كبار شعراء العرب الأقحاح، لاتفاقهم على فصاحة هذه المصادر وخلوها من اللحن والكلام الدخيل.

فإن كان الكافر بوسعه أن يرفض أن يُحتج عليه بالقرآن في مجال العقيدة، فإنه لا يسعه إنكار حجية القرآن الكريم في النحو؛ لأن حجيته في النحو محلّ اتفاق أهل الاختصاص ممن يعتد بقولهم في هذا الصدد، فمن خالفهم في ذلك فلا يكون قوله معتبرًا، ويكون محجوجًا باتفاقهم.

الحادي عشر: عدم العلم ليس علمًا بالعدم:

إن خفاء دليل أو معلومة معينة عن المناظر ليس معناه عدم وجودها، وعدم معرفته بوجود شيء لا يلزم منه نفي وجودها، فكما يحتاج إثبات معلومة إلى دليل، فإن نفيها كذلك يفتقر إلى دليل، وما لم يعلم وجوده بدليل معين قد يعلم وجوده بأدلة أخرى.

فلو قال رجل مثلاً: لا أعلم دليلاً على وجوب الصلاة، فهذا لا يعني عدم وجود أدلة على وجوبها، وإنما يعني أن هذا الرجل لا يعلم الدليل، أو ربما علم الدليل لكن خفي عليه وجه الدلالة فيه.

ومن هنا يتبين أن إطلاق الدعاوى بالنفي لا يكون مقبولاً بلا

بينة، وأن قول البعض: (لا يوجد دليل على ذلك، أو لم يقل بهذا أحد من العلماء، أو لا يثبت هذا المعنى في دليل صحيح أو ضعيف، أو لا يوجد كتاب بهذا الاسم، أو ليس هناك عالم يسمى بكذا...) لا يكون مقبولاً إلا بالدليل، ومن الأفضل أن يعبر عن هذه المعاني بمثل: لا أعرف دليلاً على هذا، أو فيما أعلم لم يقل أحد من العلماء بذلك، أو لا أعلم كتابًا بهذا الاسم.

ويجب ألا تصدر هذه العبارات قبل البحث التام والاستقراء الكامل، ومراجعة العلماء وأقوالهم في ذلك، وبذل الجهد واستفراغ الوسع في تحقيق هذه الأقوال.

فقد رأينا من ينكر بعض الأحاديث وينفي وجودها، ثم يفاجأ أنها في الصحيحين أو أحدهما، أو ربما نفى عن عالم قولاً وهو مشهور عنه، أو نفى أن يكون لعالم كتاب باسم معين رغم وجود هذا الكتاب وانتشاره وتداوله بين الناس، أو ربما زعم أن كلمة معينة غير موجودة في كتاب الله رغم وجودها في أكثر من موضع.

على سبيل المثال: بعض أعداء الدين يزعمون أن القرآن الكريم ليس فيه صفات لله تعالى تدل على محبته لعباده.

والحق أن الصفات الدالة على محبة وودّ الله لعباده ورحمته ورأفته بهم كثيرة، لكن أولئك المفترون قد جهلوها أو تجاهلوها.

ومن هذه الصفات الدالة على المحبة: الودود كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ والودود صيغة مبالغة من الود وهو الحب[١].

ومنها: ولي المؤمنين، والولي هو المحب والنصير[٢].

ومن النصوص التي صرّحت بلفظ محبة الله لعباده:

قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦].

وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨].

فعدم علم هؤلاء المفترين بهذه الآيات ـ إن كانوا حقًا لا يعلمون ـ لا يعني عدم وجودها، بل يدل على جهلهم بكتاب الله، وعدم تحرّيهم الدقة في طرح ادعاءاتهم وإلقاء دعاواهم.

---

(١) المعجم الوسيط (٢/ ١٠٦٥).

(٢) المعجم الوسيط (٢/ ١١٠١).

الثاني عشر: بطلان الجزء لا يستلزم بطلان الكلّ، وصحة الجزء لا تستلزم صحة الكل:

إذا كان الكلام مشتملاً على أجزاء فربما تكون بعض أجزائه صحيحة وبعضها باطل، فإذا ثبت بطلان جزء فلا يلزم من ذلك بطلان كل الأجزاء إلا إذا كانت هذه الأجزاء منبنية على الباطل؛ لأن ما بني على باطل فهو باطل.

وكذلك لو اشتمل هذا الكلام على أجزاء صحيحة فلا يعني ذلك صحة جميع الأجزاء، بل لا بد من النظر في كل جزء وتبين مدى صحته.

فلو أقرّ المسلم مثلاً بصحة معاني بعض النصوص من كتب أهل الكتاب، فهذا لا يلزم منه صحة الكتاب كله.

وكذلك عندما يثبت المسلم تناقض هذا الكتاب واشتماله على أخطاء فهذا لا يعني أن كل ما فيه غير صحيح.

ومن هنا فلا يجوز الاستدلال ببطلان الجزء على بطلان الكلّ إلا إذا كان منبنيًا عليه، كما لا يجوز الاستدلال بصحة الجزء على صحة الكلّ؛ لأنه لا يوجد تلازم بين الأمرين.

على سبيل المثال: يزعم المفترون من أهل الكتاب أن القرآن يشهد بصحة التوراة وعدم تحريفها، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ٤٣] ويقولون: كيف تكون التوراة محرفة ويذكر أن فيها حكم الله؟

والجواب أن صحة جزء في التوراة لا يلزم منه صحة التوراة كلها، وليس في الآية أن كل ما في التوراة وقت نزول الآية كان حكمًا لله؛ بل المقصود بحكم الله الذي في التوراة هو الرجم خاصة[1]، وهو لم يتم تحريفه.

فعن البراء بن عازب ﷺ قال: «مر على النبي ﷺ بيهودي محممًا مجلودًا فدعاهم ﷺ فقال: **هكذا تجدون حد الزاني في كتابكم** قالوا: نعم، فدعا رجلاً من علمائهم فقال: **أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم** قال: لا، ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك، نجده الرجم ولكنه كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحد، قلنا: تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم.

(١) الطبري (٨/ ٣٣٧)، القرطبي (٦/ ١٨٨)، وكما ورد في صحيح مسلم (٣٢١١)، وانظر أسباب النزول (ص١٦٠).

فقال رسول الله ﷺ: اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه، فأمر به فرجم.

فأنزل الله ﷻ: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ﴾»[1].

فلا يلزم من قول الله تعالى أن حكم الرجم الموجود في التوراة هو حكم الله أن كل ما في التوراة هو حكم الله كذلك، كما لا يلزم من قوله بتحريف التوراة أن كل ما فيها باطل، فنحن المسلمين لا نقول أن كل ما في التوراة محرّف من الألف إلى الياء، بل كثير منه محرف وبعضه ليس محرفًا، وكان حكم الرجم مما لم يحرف، لكن صحته لا تدلّ على صحة ما تم تحريفه.

❁ ❁ ❁

(١) مسلم (٣٢١٢).

الفصل الثالث

طرائق المشككين في إثارة الافتراءات على الدين

في ظل هذه الحرب التي يشنها أعداؤنا على الإسلام، يجب على كل مسلم أن يكون على وعي بطرائق المشككين التي يسلكونها محاولين ترويج أكاذيبهم، ومعرفة بحيلهم وألاعيبهم التي يتبعونها لتمرير أباطيلهم، بحيث يأمن مكرهم ولا ينخدع بباطلهم من جهة، وليمكنه التصدي لحربهم ورد كيدهم لنحورهم من جهة أخرى.

ومن خلال السطور التالية أعرض لأهم طرائق المشككين في إثارة الافتراءات على الدين، مع الإشارة إلى الأسلوب الأمثل في مواجهة كل طريقة:

الطريقة الأولى:

الكذب في طرح الافتراء:

ويقصد بذلك أن يطرح المفتري الافتراء مشتملاً على مقدمة كاذبة توضع كأنها حقيقة مسلّمة، ينطلق من خلالها لمناقشة الافتراء.

٣ مثال هذه الطريقة:

قول المفتري: لماذا خالف النبي ﷺ شرع الإسلام بأن زوج نفسه من زينب بنت جحش زوجة ابنه زيد بن حارثة ؟

فقد اشتمل الافتراء على مقدمات فاسدة هي:

١- زيد بن حارثة رضي الله عنه ليس ابن النبي ﷺ ولكنه كان دعيّه، أي ابنه بالتبني، ثم ألغى الله التبني، فلم يعد زيد ابنه بأي وجه، قال الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب:٤٠].

٢- زينب بنت جحش رضي الله عنها لم تكن زوجة زيد بن حارثة رضي الله عنه حين تزوجها النبي ﷺ، بل كانت مطلقته.

٣- النبي ﷺ لم يزوج نفسه من زينب بنت جحش رضي الله عنها وإنما زوجها الله تعالى له، فقد قال ﷻ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب:٣٧].

٤- النبي ﷺ لا يمكن أن يخالف شرع الله لأنه الذي يبلغ هذا الشرع، والشرع إنما يعرف من جهته، وفعله ﷺ دليل على المشروعية، ولذلك جاء زواجه ﷺ من زينب بنت جحش رضي الله عنها ليزيل أي حرج في قلوب المؤمنين من الزواج من مطلقات أدعيائهم، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [الأحزاب:٣٧].

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

التدقيق في مفردات السؤال مع المطالبة بالدليل على كل جزئية.

ففي الافتراء السابق مثلاً يسأل المفتري: هل كان زيد بن حارثة ﷺ ابن النبي ﷺ؟ وأين الدليل على هذه البنوة؟ وما هي الصلة بينهما بعد إلغاء التبني؟

وهكذا في كل جزئيات السؤال.

الطريقة الثانية:

التحريف اللفظي للنصوص:

ويقصد بهذه الطريقة تعمّد المفتري تحريف نص الآية أو الحديث بتغيير ألفاظه للاستدلال به على معنى فاسد.

✓ مثال هذه الطريقة:

أحد رجال الكنيسة المصرية الرسميين - وهو برتبة قمص - قال في محاضرة له محاولاً تبرير عقيدة تجسد الإله في النصرانية، أن الله ﷻ في القرآن تجسّد في النار، وقال إن الدليل على ذلك هو ما جاء في القرآن بزعمه: ﴿إني آنست نار العليّ﴾، والعلي هو الله، فهي نار الله، أي أن الله تجسد فيها.

وفوق سخافة ذاك الاستدلال، فهذا تحريف واضح للآية الكريمة التي

جاءت على لسان موسى عليه السلام: ﴿ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِقَبَسٍ﴾ [طه:١٠]، فهي ﴿نَارًا لَّعَلِّيٓ..﴾ وليست ﴿نار العليّ﴾ كما زعم ذلك القمص.

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

مراجعة النصوص التي يستدل بها المفترون من القرآن والسنة مراجعة دقيقة والتأكد من ضبط الكلمات والحروف جيدًا.

الطريقة الثالثة:

تأويل النصوص ولي أعناقها والاستدلال بها على ما لا تدل عليه:

ويقصد بهذه الطريقة تعمّد المفتري تحريف معنى الآية أو الحديث والاستدلال به على معنى فاسد لا تدل عليه، وهو ما يمكن أن نسميه بالتحريف المعنوي.

✓ مثال هذه الطريقة:

قول المفتري عند قول الله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ۖ قَالُواْ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴿٢٧﴾ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾:

كيف يذكر القرآن أن مريم هي أخت هارون النبي (وهو أخو سيدنا موسى) عليهما السلام، رغم ما بينهما من زمان طويل؟

والحقيقة أن ما جاء في القرآن هو: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ﴾ ولم يقل هارون النبي ولا هارون أخو موسى، وليس المقصود في الآية هارون النبي، بل رجل سمي بهارون على اسم النبي، ومن المألوف أن يسمى الناس بأسماء أنبيائهم، وهذا ما رد به النبي المعصوم ﷺ على تلك الفرية، فعن المغيرة بن شعبة قال: لما قدمت نجران سألوني فقالوا: إنكم تقرءون: يا أخت هارون، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك فقال: «إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم»[1].

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

مراجعة تفاسير القرآن وشروح الأحاديث مراجعة دقيقة والتأكد من معنى النص والمقصود منه، لبيان فساد المعنى الذي يريد المفتري تقريره.

الطريقة الرابعة:

الاعتماد على الضعيف الذي لا يحتج به:

ويقصد بهذه الطريقة أن يستدل المفتري بأحاديث ضعيفة أو موضوعة لا يحتج بها.

---

(١) مسلم (٣٩٨٢).

مثال هذه الطريقة:

استدلال المفتري بقصة الحمار يعفور الذي جاء فيها: لما فتح الله على نبيه خيبر أصابه من سهمه أربعة أزواج خفاف وعشرة أواقي ذهب وفضة، وحمار أسود، فقال للحمار: ما اسمك؟ فقال: يزيد بن شهاب أخرج الله من نسل جدّي ستين حمارًا كلهم لم يركبه إلا نبي ولم يبق من نسل جدي غيرى ولا من الأنبياء غيرك، وقد كنت قبلك لرجل من اليهود وكنت أعثر به عمدًا، وكان يجيع بطني ويضرب ظهري، فقال: قد سميتك يعفور، أتشتهي الإناث؟ قال: لا، وكان النبي يبعث به إلى باب الرجل فيأتي الباب فيقرعه برأسه فإذا خرج إليه صاحب الدار أومأ إليه أن أجب رسول الله فلما قبض رسول الله، جاء إلى بئر كانت لأبى الهيثم بن التيهان فتردى فيها جزعًا.

وهذا الحديث موضوع لا أصل له بل هو من وضع الكذابين الراغبين في الطعن في الإسلام فلا يجوز الاحتجاج به ولا يجوز روايته إلا مع التنبيه على ضعفه، وهذا ما حكم به علماء الحديث على هذه القصة المكذوبة.

قال ابن الجوزى رحمه الله: «هذا حديث موضوع فلعن الله واضعه فإنه لم يقصد إلا القدح في الاسلام، والاستهزاء به»[1].

---

(١) الموضوعات (ص ٢٩٤).

وقال ابن حبان رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا أصل له، وإسناده ليس بشيء»[١].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد أنكره غير واحد من الحفاظ الكبار»[٢].

ونقل ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ عن أبي موسى الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ قوله: «هذا حديث منكر جدًا إسنادًا ومتنًا، لا أحل لأحد أن يرويه عني إلا مع كلامي عليه»[٣].

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

النظر في صحة الدليل ومعرفة حكم علماء الحديث عليه، فإن ثبت ضعف الحديث فيسقط الاحتجاج به.

الطريقة الخامسة:

الاحتجاج بما لا يعتبر حجة في نفسه وإن صح عن قائله:

ويقصد بهذه الطريقة أن يستدل المفتري بما لا يعد حجة في نفسه حتى إن صح عن قائله، كالاستدلال بقول عالم من العلماء في مسألة بعينها، أو الاستدلال بالإسرائيليات.

---

(١) اللآلئ المصنوعة (١/ ٢٥٣).

(٢) البداية والنهاية (٦/ ١٦٦).

(٣) أسد الغابة (٣/ ٢٥٢).

❸ مثال هذه الطريقة:

ما يدعيه المفترون من وجود خرافات وأخطاء علمية في الإسلام ويستدلون على ذلك بما ذكره بعض المفسرين كالطبري والسيوطي عند قوله تعالى: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]، من أن (نون) هو حوت يسمى اليهموت وأنه خلق فبسطت عليه الأرض فاضطرب النون فمادت الأرض فأثبتت بالجبال، وهذا مما نقل عن ابن عباس بأسانيد مضطربة والظاهر أنه من الإسرائيليات التي ألصقت به.

وقال ابن القيم رحمه الله: «ومن هذا: حديث أن (قاف) جبل من زمردة خضراء، محيط بالدنيا كإحاطة الحائط بالبستان والسماء واضعة أكنافها عليه.

وحديث أن الأرض على صخرة والصخرة على قرن ثور، فإذا حرك الثور قرنه، تحركت الصخرة...»

ثم قال: «لا ريب أن هذا وأمثاله من وضع زنادقة أهل الكتاب الذين قصدوا السخرية والاستهزاء بالرسل وأتباعهم»[1].

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

توضيح أن أقوال العلماء والإسرائيليات ونحو ذلك ليست حجة في الإسلام، إنما الحجة فيما قال الله وقال رسوله ﷺ، أو ما أجمعت عليه

---

(١) المنار المنيف (ص٧٨).

الأمة، وكل من هو دون النبي ﷺ، فيؤخذ من كلامه ويرد، لأنه بشر غير معصوم قد يخطئ مرة أو مرات.

الطريقة السادسة:

المغالطات اللغوية:

وأقصد بهذه الطريقة أن يفسر المفتري لفظة في النص بأحد معانيها أو استخداماتها، لكنه ليس المعنى المقصود في النص.

مثال هذه الطريقة:

قول المفتري: لماذا خالف النبي ﷺ شرع الإسلام بأنه كان يجامع زوجته وهي حائض كما ثبت في الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا حضت يأمرني أن أتزر ثم يباشرني»[1] ؟

وهذا خطأ لأن المباشرة هنا لا تعني الجماع، ولكنها تعني ملامسة البشرة للبشرة وهذا هو الأصل في كلمة المباشرة، وإن كانت يكنى بها عن الجماع أحيانًا، ولكنها هنا بمعناها الأصلي وهو الملامسة بالإجماع.

قال المباركفوري: «(ثُمَّ يُبَاشِرُنِي) من المباشرة وهي الملامسة من لمس بشرة الرجل بشرة المرأة، وقد ترد المباشرة بمعنى الجماع، والمراد

---

(١) البخاري (١٨٩٠)، ومسلم (٤٤٠)، والترمذي (١٢٢).

هاهنا هو المعنى الأول بالإجماع»[١].

ومما يدل على أن المقصود هنا ليس الجماع أمر الرسول ﷺ لعائشة رضي الله عنها أن تتزر أي تشد إزارها على وسطها قبل أن يباشرها.

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

مراجعة المعاجم اللغوية والتفاسير والشروح للتأكد من معاني المفردات والكلمات وما تدل عليه من معانٍ، وإن كان للكلمة أكثر من معنى فينظر إلى التفاسير والشروح لمعرفة المعنى الراجح في النص من خلال السياق.

الطريقة السابعة:

المغالطات النحوية:

يقصد بهذه الطريقة أن يقوم المفتري بافتراض إعراب معين لكلمة من آيات القرآن، ثم يدعي أن القرآن فيه خطأ نحوي لمخالفته ذلك الإعراب الذي افترضه.

✓ مثال هذه الطريقة:

في قول الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ

(١) تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي (١/ ١٥٧).

لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، يزعم المفتري أن كلمة «الظالمين» في الآية فاعل، والمفترض أن يرفع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، ولذلك يجب أن يكون (الظالمون) بالواو، وليس (الظالمين)بالياء.

والجواب على ذلك باختصار أن كلمة (الظالمين) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، وليست فاعلاً بل الفاعل هو كلمة (عهدي).

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

مراجعة كتب النحو وكتب إعراب القرآن، وكذلك التفاسير التي تهتم بذكر وجوه الإعراب المختلفة مثل: الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، وروح المعاني للألوسي، والتحرير والتنوير لابن عاشور.

تنبيه مهم: لا يمكن وجود خطأ نحوي في القرآن؛ لأن القرآن هو مصدر هذه القواعد ومرجعها الأول.

الطريقة الثامنة:

المغالطات العلمية:

يقصد بهذه الطريقة أن يدعي المفتري أن آية من القرآن أو حديث من السنة مخالف لإحدى الحقائق العلمية.

⊗ مثال هذه الطريقة:

ادعاء المنصر أن ما جاء في القرآن عن أطوار الجنين يخالف الحقائق العلمية.

وكلام المنصر هو المخالف لشهادة أهل الاختصاص من الأطباء والعلماء، وعلى رأسهم العالم البروفيسور كيث مور[1] الذي أقر بصحة كل ما جاء في القرآن عن أطوار الجنين، بل اعتبر ذلك من الإعجاز العلمي في القرآن وقال: **«الاستنتاج الوحيد المعقول هو أن هذه الأوصاف قد أوحيت إلى محمد ﷺ من الله؛ إذ ما كان له أن يعرف مثل هذه التفاصيل لأنه كان أمياً، ولهذا لم يكن قد نال تدريباً علمياً»**[2].

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

مطالبة المفتري بإظهار الدليل العلمي على ادعائه من خلال مصادر معتبرة وموثقة من أهل الاختصاص، ولا شك أنه سيعجز عن الإتيان بذلك لأنه لا يمكن أن يكون في نصوص الوحي قرآنًا وسنة شيء واحد

---

(١) كيث مور: هو صاحب كتاب: (أطوار خلق الإنسان: **The Developing Human**)، وهو مرجع علمي عالمي مترجم لثماني لغات، وقد اختارته لجنة كوّنت في أمريكا على أعلى مستوى كأحسن كتاب في العالم ألفه مؤلف واحد.

(٢) التقى عدد من علماء المسلمين من هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة بالبروفيسور كيث مور ودار بينهم حوار منشور وموثق بالصوت والصورة على موقع الهيئة على شبكة المعلومات الدولية، ذكر فيه هذا الكلام:

http://www.nooran.org/ShowArticle.aspx?ArtID=428

مخالف لحقيقة علمية.

ومن جهة أخرى يفضل مراجعة أهل العدل والثقة من العلماء في هذا الاختصاص والاسترشاد برأيهم.

تنبيه مهم: الوحي لا يخالف الحقائق العلمية الثابتة بيقين والتي ليست عرضة للتغيير، أما النظريات العلمية التي لم تثبت بعد فقد تخالف الوحي لخطأ فيها لا في الوحي.

الطريقة التاسعة:

المغالطات التاريخية:

يقصد بهذه الطريقة أن يدعي المفتري وجود خطأ تاريخي في القرآن أو السنة.

مثال هذه الطريقة:

ادعاء بعض المنصرين أن ما جاء في القرآن عن قصة إبراهيم عليه السلام وبنائه هو وابنه إسماعيل للكعبة مخالف للتاريخ؛ لأنه غير موجود في الكتاب المقدس عند النصارى.

والحقيقة أن بناء إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام للكعبة من العلم الذي كان مستفيضًا منتشرًا بين العرب قاطبة في جزيرة العرب قبل وبعد الإسلام، ولم ينكر أو يشكك أحد في ذلك، ونسل إسماعيل كان

موجودًا ومعروفًا لدى العرب ومنهم رسول الله ﷺ.

وكون ذلك مثبتًا في القرآن فهو خير دليل على وقوعه لأن القرآن هو أوثق الكتب على وجه الأرض، أما عدم وجوده في الكتاب المقدس عند النصارى، فهذا الكتاب لا حجة فيه لإيماننا بتحريفه من جهة، ولاشتماله على تناقضات وأخطاء تاريخية تسقط مصداقيته والوثوق به من جهة أخرى.

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

مطالبة المفتري بإظهار الدليل التاريخي المؤيد لادعائه من خلال مصادر معتبرة وموثقة من أهل الاختصاص، بحيث تكون هذه المصادر منقولة بطريقة تقطع بثبوتها، مع مراجعة كتب التاريخ الموثوقة والمعتمدة عند الإخباريين.

الطريقة العاشرة:

اتباع المتشابهات:

يقصد بهذه الطريقة أن يستدل المنصر بنصوص متشابهات ظنية الدلالة على معانٍ مخالفة لما دلت عليه النصوص المحكمات القطعية الدلالة، كما قال الله سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [طه: ١٠].

✗ مثال هذه الطريقة:

ادعاء المنصّر أن المسيح هو الله في القرآن، مستدلاً بما ثبت للمسيح في القرآن من معجزات دالة على صدق نبوته كإحيائه للموتى وإبرائه للأكمه والأبرص بإذن الله.

والآيات المحكمات تقطع بأن المسيح ليس إلهًا، وأن من قال إنه الله فهو كافر ضال، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧].

✓ الأسلوب الأمثل في مواجهة هذه الطريقة:

مراجعة التفاسير والشروح لمعرفة التأويل الصحيح للآيات المتشابهات، مع إبطال استدلال المفتري بها بردّها للآيات المحكمات الدالة على خلاف المعنى الذي يزعمه المنصر.

❁ ❁ ❁

ملخص لطرائق المشككين وكيفية مواجهتها

الطريقة	مثالها	أسلوب مواجهتها
الكذب في طرح الافتراء	قول المفتري: لماذا خالف النبي ﷺ شرع الإسلام بأن زوَّج نفسه من زينب بنت جحش رضي الله عنها، زوجة ابنه زيد بن حارثة رضي الله عنه؟	التدقيق في مفردات السؤال، مع المطالبة بالدليل على كل جزئية.
التحريف اللفظي للنصوص	ادعاء تجسَّد الله في النار، وتحريف قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ﴾ لتكون: «إني آنست نار العلي»، والعلي هو الله، فهي نار الله؛ أي: إن الله تجسد فيها	مراجعة النصوص التي يستدل بها المنصرون من القرآن والسنة مراجعةً دقيقة، والتأكد من ضبط الكلمات والحروف جيدًا.
تأويل النصوص، والاستدلال بها على ما لا تدل عليه	القول بأن قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأُخۡتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٖ وَمَا كَانَتۡ أُمُّكِ بَغِيّٗا﴾ يدل على أن مريم هي أخت هارون النبي عليه السلام.	مراجعة تفاسير القرآن وشروح الأحاديث مراجعة دقيقة، والتأكد من معنى النص والمقصود منه.

الطريقة	مثالها	أسلوب مواجهتها
الاعتماد على الضعيف الذي لا يحتج به	قصة الحمار يعفور أو الغرانيق.	النظر في صحة الدليل، ومعرفة حكم علماء الحديث عليه.
الاحتجاج بما لا يعتبر حجة في نفسه، وإن صح عن قائله	الاستدلال بالإسرائيليات أو بأقوال العلماء.	توضيح أن أقوال العلماء والإسرائيليات ونحوها ليست حجةً في الإسلام.
المغالطات اللغوية	ادعاء أن المباشرة في الحيض تعني الجماع.	مراجعة المعاجم اللغوية والتفاسير والشروح.
المغالطات النحوية	ادعاء أن كلمة الظالمين في قوله تعالى ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ إعرابها فاعل والمفترض أن يُرفع بالواو.	مراجعة كتب النحو وكتب إعراب القرآن، وكذلك التفاسير التي تهتم بذكر وجوه الإعراب المختلفة
المغالطات العلمية	ادعاء أن ما جاء في القرآن عن أطوار الجنين يخالف الحقائقَ العلمية	المطالبة بإظهار الدليل العلمي على الادعاء من خلال مصادر معتبرة.

الطريقة	مثالها	أسلوب مواجهتها
المغالطات التاريخية	ادعاء أن ما جاء في القرآن عن بناء إبراهيم عليه السلام وابنه إسماعيل للكعبة – مخالفٌ للتاريخ.	المطالبة بإظهار الدليل التاريخي المؤيِّد لادعائه من خلال مصادر معتبرة وموثقة من أهل الاختصاص.
اتباع المتشابهات	ادعاء أن المسيح هو الله في القرآن، مستدلاً بما ثبت للمسيح في القرآن من معجزاتٍ دالة على صدْق نبوته.	مراجعة التفاسير والشروح؛ لمعرفة التأويل الصحيح للآيات المتشابهات.

الفصل الرابع

الخطوات العملية للردّ على الافتراء

من خلال السطور التالية نعرض للخطوات العملية التي ينبغي اتباعها في الرد على الفرية، مع توضيح المقصود من كل خطوة:

أولاً: النظر في صحة مقدمات السؤال:

فكثيرًا ما يلقي المفتري افتراءه في صيغة سؤال مشتمل على مغالطة، كقوله مثلاً:

ما الحكمة من زواج الرسول ﷺ من عائشة رضي الله عنها وهي طفلة؟

والمغالطة هنا هي قول المفتري (وهي طفلة)، فهي رضي الله عنها لم تكن طفلة وقت زواجها من الرسول ﷺ، بل كانت امرأة بلغت مبلغ النساء.

فإذا شرع المسلم في رده ببيان الحكمة من زواج الرسول ﷺ من عائشة رضي الله عنها دون بيان ما في السؤال من مغالطة، ربما ظن البعض أن ذلك إقرار ضمني بصحة مقدمة السؤال.

ثانيًا: النظر في صحة الدليل:

إذا اشتمل الافتراء على دليل فلا بد من التحقق من صحة الدليل متنًا وسندًا قبل الشروع في الرد، فلو كان الدليل ـ مثلاً ـ آية من القرآن فينظر في صحة نقل لفظ الآية، فقد يخطئ المفتري ـ عن عمد أو جهل ـ في نقل نص الآية.

وإذا كان الدليل حديثًا فيبحث أولاً في صحة الحديث وثبوته، ثم يبحث في صحة نقل المتن.

وإذا كان هذا الدليل تاريخيًا أو علميًا فيجب النظر في صحته في المصادر المعتبرة، ومطالعة أقوال أهل الاختصاص لمعرفة مدى ثبوته.

ثالثًا: النظر في صحة الاستدلال:

من أبرز طرق المفترين الإتيان بنصوص صحيحة والاستدلال بها على معانٍ فاسدة لا يحتملها النص، وربما جمعوا بين سوءتي ضعف الدليل وفساد الاستدلال؛ ولذلك ينبغي بعد النظر في صحة الدليل أن نبحث في مدى صحة الاستدلال، وهل تحتمل دلالةُ النصِّ المعنى الذي يقصده المفتري أم لا.

رابعًا: تحديد موطن الشبهة:

من الضروري فهم موطن الشبهة وتحديد ما يرمي إليه المفتري من طرح فريته بالضبط؛ حتى يكون الرد موجهًا لأصل الافتراء وموظفًا في إزالة أي شبهة قد تقع جراء طرح الفرية.

علي سبيل المثال: حين يطرح المفتري موضوع رضاع الكبير في الإسلام فإن ما يرمي إليه هو تصوير أحكام الإسلام بالإباحية وأنها تجيز لأي امرأة مسلمة أن تلقم ثديها لأي رجل.

لذلك يجب أن يتجه الرد في الأساس إلى بيان عدم جواز التقام الثدي في رضاع الكبير، ثم بيان عدم شمول الحكم لكل رجل، أما إذا ارتكز الرد على مناقشة الخلاف في اختصاص حكم رضاع الكبير بسالم مولى أبي حذيفة، فهذا خروج عن المطلوب وعدم توفيق في إصابة موطن الفرية.

خامسًا: اختيار الأسلوب المناسب للرد على الافتراء:

هناك عدة عوامل تتحكم في اختيار الأسلوب المناسب للرد على الافتراء، منها: مستوى الشخص المخاطَب بالرد، وطبيعة الافتراء نفسه، وكذلك المقام الذي سيتم فيه الرد.

فإن أسلوب مخاطبة المسلم بالرد يختلف عن أسلوب مخاطبة الكافر، وكذلك تتنوع الأساليب مراعاة لمستوى المخاطَب العلمي والثقافي والفكري، ومدى تأثره بالافتراء.

وقد تقتضي طبيعة افتراء معين أن يكون الرد مطولاً، أو أن نقدّم له بمقدمة توضيحية، أو أن يكون ذا أسلوب علمي محض، أو ذا لغة أدبية راقية، في حين تقتضي طبيعة افتراءات أخر غير ذلك.

وأسلوب الرد في حوار أو مناظرة يختلف عن أسلوب الرد في درس أو محاضرة، وأسلوب مخاطبة الجمع الكبير من الناس يختلف عن أسلوب الجلسات الفردية الخاصة.

كما أن أسلوب الردود المكتوبة يختلف عن المسموعة، والمكتوبة في نفسها تختلف بحسب المكان الذي تنشر فيه إن كان مجلة أو كتابًا، أو موقعًا على الشبكة الدولية...وهكذا.

والموفق من استطاع اختيار الأسلوب المناسب الذي يراعي كل الاعتبارات، وإن كان تحقيق كل الغايات صعبًا فما علينا إلا أن نسدد ونقارب.

سادسًا: تفنيد الافتراء بقوة مع التركيز على إزالة موطن الشبهة:

إذا تم عرض الافتراء أو الشبهة فيجب أن يكون همك الأول هو المسارعة إلى القضاء على هذا الافتراء واجتثاثه من أصوله بكل طريق

ممكن، وإذا تعددت الردود على الفرية الواحدة فالأولى أن تبدأ بأقوى هذه الردود والذي تشعر أنه سيقضي على الفرية من الوهلة الأولى، بحيث يكون ما تبقى من الرد نافلة تؤكد تهافت الفرية، ويجب الحرص على خلو الرد من أي ثغرة يمكن للمفتري اصطيادها والنفاذ من خلالها إلى إعادة إثارة الافتراء نفسه مرة أخرى، أو إثارة افتراء غيره.

وتكمن قوة الرد فيما يلي:

١- أن يكون موجهًا لموطن الافتراء وأصل الشبهة.

٢- قوة الدليل ووضوحه، مع حسن الاستدلال به.

٣- دقة وضبط العبارات والألفاظ.

٤- أن يظهر ما في الفرية من ثغرات وأخطاء ومغالطات.

سابعًا: حسن الاستدلال على الردود:

من الضروري أن يشتمل الرد على أدلة واضحة تبين صدقه من جهة، وتبين بطلان الفرية وتهافتها من جهة أخرى، وتتنوع هذه الأدلة بين شرعية وعلمية وعقلية ولغوية وتاريخية وغير ذلك، بحسب نوع الفرية وموضوعها.

ومن المهم أن نحشد مجموعة الأدلة المتعلقة بالموضوع، ثم نقوم

بترتيبها وتنظيمها، ونختار أقوى هذه الأدلة ثبوتًا، وأظهرها دلالة، وأكثرها تعلقًا بالموضوع، ونقدمها على غيرها، مع توثيق هذه الأدلة بعزوها إلى مصادرها.

ومن المفيد إظهار موضع الشاهد من الدليل ووجه الدلالة منه، وتأييد ذلك بالنقل عن أهل الاختصاص من الكتب المعتمدة.

ثامنًا: بيان تهافت الافتراء وتفاهته:

يجب على المؤمن الذي يتصدى للرد على افتراء ضد الإسلام أن يكون على يقين من تهافت هذا الافتراء وبطلانه، وعليه أن يظهر هذا التهافت من خلال البحث عن ثغرات في مقدمة الافتراء، وفي أدلته، وفي صحة الاستدلال بها، وفي نتائج هذا الاستدلال.

وعليه أن يقوم بحصر جميع نقاط الضعف في الافتراء، ثم تنظيمها وترتيبها، ومن ثم يشرع في بيان كل نقطة منها بجلاء مع مقارنتها بعناصر القوة في الرد.

على سبيل المثال: لو استدل المفتري بحديث ضعيف استدلالاً خاطئًا على معنى فاسد، فإنه لا يُكتفَى ببيان ضعف الحديث، وإنما يجب ـ مع ذلك ـ بيان الخطأ في الاستدلال، وبيان فساد المعنى المستدل

عليه، وإظهار مخالفته للأدلة الصحيحة الصريحة، وبذلك يظهر بجلاء تهافت الفرية وتفاهتها.

تاسعًا: بيان أن ما أراد المفتري إظهاره نقيصة هو من المحامد والمحاسن:

إن كل أحكام الله كاملة لا نقص فيها، ولا يمكن لأي شخص مهما بلغ من علم وذكاء أن يثبت شيئًا من النقص في حكم من الأحكام الشرعية.

وكثيرًا ما يحاول المفتري قلب الحقائق وتزويرها، وتصوير المحاسن والمحامد كأنها نقائص وعيوب في الشريعة الإسلامية، ولذلك ينبغي على من يتصدى للرد على الافتراءات أن يظهر محاسن ما أراد المفتري إثبات قبحه، وأن يبين كمال ما ادعى المفتري نقصه.

على سبيل المثال: يصور المفترون الجهادَ على أنه إرهاب وقهر واعتداء على الحريات؛ ولذلك يجب أن يُظهر الردُّ على هذه الفرية - فوق إظهار كذبها وزيفها - تعدّدَ محاسن الجهاد ومحامده وأنه وسيلة لإخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وأن من مكارم هذه الأمة أنها تضحي بالنفس والمال في سبيل هداية البشرية إلى الدين الحق، وتوضيح أخلاقيات الحرب في الإسلام ونهيه عن الاعتداء على الأبرياء والفساد في الأرض.

عاشرًا: افتراض الإيرادات على الرد وإبطالها:

قد يحاول المفتري إيراد بعض الاعتراضات على الرد للتشكيك فيه وإظهار ضعفه، ومن المفيد أن يفترض من يتصدى للرد هذه الإيرادات ويتوقعها، ثم يقوم بالرد عليها قبل أن تطرح، فهذا يعطي للرد قوة زائدة وتحصينًا من الاستدراكات والإيرادات.

على سبيل المثال: إذا استدل المفتري بحديث ضعيف، وجاء الرد عليه ببيان ضعف هذا الحديث، وغلب على الظن أن المفتري سيورد إيرادًا مفاده أن عالمًا معينًا قد صحح الحديث، فمن المفيد ههنا التعرض لهذا الإيراد والرد عليه، قبل أن يطرحه المفتري.

كأن نقول: وقد يقول قائل إن فلانًا من أهل العلم صحح الحديث، فكيف تقولون بضعفه؟

ونجيبه - مثلاً - بأن هذا العالم معروف عنه التساهل في تصحيح الأحاديث، وقد استدرك عليه كثير من العلماء المحققين تصحيحه لهذا الحديث وبينوا خطأه فيه من عدة وجوه.

الحادي عشر: إلزام المفتري بما يعتقده والرد عليه من دينه:

إن الافتراءات التي يحاول المفترون كذبًا إلصاقها بالإسلام كثيرًا ما تكون بعينها موجودة لديهم في كتبهم ودينهم وعقائدهم، ويكون رميهم للإسلام بها على طريقة: رمتني بدائها وانسلّت.

ومن النافع جدًّا في هذه الحالات إلزام الخصوم بما وجد في كتبهم والاحتجاج عليهم بما تقرره مصادرهم، على أن يأتي ذلك بعد استيفاء الرد من الناحية الإسلامية.

على سبيل المثال: يحاول المنصّرون تصوير النَّسْخ في الإسلام على أنه مما يقدح في تمام علم الله وحكمته؛ لأنه يلزم من الإقرار بوجوده القول بالبداء على الله، ويقصد بالبداء أن الله ﷻ ظهر له من العلم ما لم يكن ظاهرًا من قبل ولذلك تم تغيير الحكم، ﷻ عما يقول الظالمون.

والرد على ذلك يجب أن يكون بنفي وجود هذا التلازم، وتوضيح أن المسلمين لا ينسبون لله ﷻ البداء بل يعتبرون القول بذلك من الكفر، وأن ما يعتقده المسلمون أن الله حكم منذ الأزل بوضع الحكم المنسوخ لفترة معينة، ثم نَسْخِه بالحكم الآخر بعد ذلك لحكمة أرادها سبحانه.

فإذا تم استيفاء الرد من الناحية الإسلامية كان من النافع تقرير وجود النسخ في كتب النصارى وعلى الوجه الذي يحمل انتقاصًا لمعبودهم.

فقد جاء في كتاب النصارى في (رسالة إلى العبرانيين، الإصحاح: ٧ ، العدد: ١٨)، بحسب الترجمة اليسوعية: «**وهكذا نسخت الوصية السابقة لضعفها وعدم فائدتها**».

وهذا النص يثبت وجود النسخ من جهة، ويبرر حدوث النسخ بضعف الوصية وعدم فائدتها من جهة أخرى، وهذا انتقاص لمشرّع الوصية وقدح في علمه وحكمته.

الثاني عشر: ختام الرد بتلخيص أهم ما جاء فيه من نقاط:

الأصل في الردود أن تكون مختصرة وموجزة على قدر الإمكان، ولكن قد يقتضي المقام إطالة بعض الردود لكثرة جزئياتها وتعدد عناصرها وتنوع الأدلة فيها، وربما تذهل أذهان البعض عن استيعاب كل هذه العناصر والربط بينها، فالكلام قد ينسي بعضه بعضًا، ولذلك فإن من المفيد أن نختم مثل هذه الردود بتلخيص أهم محاورها في نقاط مركزة مرتبة توضح المقصود.

نموذج عملي للرد على فرية

الفرية

كيف يبيح الإسلام للمرأة المسلمة أن تظهر صدرها لرجل كبير فيرضع منه كما جاء في رواية سهلة بنت سهيل مع سالم مولى أبي حذيفة؟

الرد

١- النظر في صحة مقدمات السؤال:

المقدمة فاسدة لأن الإسلام لم يبح رضاعة الكبير بالتقام الثدي ولم تذكر الرواية أن سهلة ألقمت ثديها لسالم كما سنوضح.

٢- النظر في صحة الدليل:

قصة سالم مولى أبي حذيفة صحيحة وهي في صحيح مسلم.

٣-النظر في صحة الاستدلال:

الاستدلال غير صحيح لأن الرواية لا تدل على حدوث الرضاعة بالتقام الثدي.

E- تحديد موطن الشبهة:

ما يرمي إليه الافتراء هو تصوير أحكام الإسلام بالإباحية، وأنها

تجيز لأي امرأة مسلمة أن تلقم ثديها لأي رجل، لذلك يجب أن يتجه الرد في الأساس إلى بيان عدم جواز التقام الثدي في رضاع الكبير، وبيان عدم شمول الحكم لكل رجل.

٥- اختيار الأسلوب المناسب للرد على الافتراء:

سنختار الأسلوب العلمي الذي يجمع بين السهولة في عرض المعلومة مع الاستدلال عليها وتوثيقها، مع تفنيد الفرية من أكثر من وجه، وهذا الأسلوب يناسب أغلب المستويات.

٦- تفنيد الافتراء بقوة مع التركيز على إزالة موطن الشبهة:

أولاً: رضاع الكبير جاء في الشرع مقصورًا على حالة واحدة هي حالة سالم مولى أبي حذيفة، وقصتها كما جاء في صحيح مسلم عن عائشة: «أن سالمًا مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة ﷺ وأهله في بيتهم، فأتت تعني ابنة سهيل (أي سهلة زوجة أبي حذيفة) النبي ﷺ فقالت: إن سالمًا قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقلوا وإنه يدخل علينا وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئًا، فقال لها النبي ﷺ: **أرضعيه تحرمي عليه ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة** فرجعت فقالت: إني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة»[1].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٣٧).

ثانيًا: ليس المقصود بالرضاع هنا التقام الثدي، بل حلبت سهلة بنت سهيل لبنًا في إناء وأعطته لسالم فشربه، ومما يدل على أن الرضاع لم يكن بالتقام الثدي:

١ - أن سالمًا بعد إلغاء التبني صار أجنبيًا عن سهلة يجب أن تلبس حجابها أمامه، ولا يجوز له أن ينظر إليها بدليل قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾[النور: ٣٠].

كما لا يجوز له أن يلمسها في أي موضع في جسمها - حتى لو كان كفّها - بدليل قول رسول الله ﷺ: **«لأن يطعن في رأس أحدكم بمخيط من حديد خير له من أن يمسّ امرأة لا تحل له»**[(١)].

فإن كان الأمر كذلك فكيف يمكن لها أن تكشف عن ثديها وأن يلمسه؟ لا ريب أن هذا لم يحدث، قال ابن قتيبة: «قال لها: أرضعيه، ولم يرد ضعي ثديك في فيه كما يفعل بالأطفال، ولكن أراد احلبي له من لبنك شيئًا ثم ادفعيه إليه ليشربه، ليس يجوز غير هذا؛ لأنه لا يحل لسالم أن ينظر إلى ثدييها إلى أن يقع الرضاع، فكيف يبيح له ما لا يحل له وما

---

(١) رواه الروياني في مسنده (٢/ ٢٢٧)، وقال المنذري في الترغيب (٣ / ٦٦): رواه الطبراني، والبيهقي، ورجال الطبراني ثقات رجال الصحيح، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٢٦).

لا يؤمن معه من الشهوة، ومما يدل على هذا التأويل أيضا أنها قالت: يا رسول الله أرضعه وهو كبير، فضحك وقال: ألست أعلم أنه كبير، وضحكه في هذا الموضع دليل على أنه تلطف بهذا الرضاع لما أراد من الائتلاف ونفي الوحشة»[1].

٢- من الناحية العقلية لا يمكن أن يكون الرضاع قد حدث بالتقام الثدي، لأن أبا حذيفة كان يغار من مجرد دخول سالم إلى البيت وزوجته فيه، فكيف يسمح هذا الرجل الغيور لزوجته أن تكشف عن ثديها لسالم ليرضع منه؟

٣- الرضاع يمكن شرعًا أن يتم بدون التقام الثدي، فإن المعتبر في الرضاع هو وصول اللبن إلى الجوف بأي طريقة كانت، فإذا كان من الممكن أن يتم الرضاع من خلال أن تحلب له في الإناء ويشربه، فما الضرورة هنا لارتكاب أمر محرم بكشف العورة ولمسها وهذا لا يجوز شرعًا إلا لضرورة أو حاجة شديدة؟

٤- نقل ابن عبد البر اتفاق العلماء على عدم جواز أن تكون الرضاعة هنا بالتقام الثدي، حيث قال في التمهيد: «هكذا إرضاع الكبير كما ذكر: يحلب له اللبن ويسقاه، وأما أن تلقمه المرأة ثديها كما تصنع بالطفل فلا؛ **لأن ذلك لا يحل عند جماعة العلماء**، وقد أجمع فقهاء

(١) تأويل مختلف الحديث (١/ ٣٠٨).

لأمصار على التحريم بما يشربه الغلام الرضيع من لبن المرأة وإن لم مصه من ثديها»[١].

٥- جاء في ترجمه سهلة في الطبقات الكبرى لابن سعد، والإصابة ب تمييز الصحابة لابن حجر أنها: «كانت تحلب في مسعط أو إناء قدر ضعته فيشربه سالم في كل يوم حتى مضت خمسة أيام، فكان بعد دخل عليها وهي حاسر؛ رخصة من رسول الله ﷺ لسهلة»[٢].

٧- حسن الاستدلال على الردود:

تراجع الأدلة المتضمنة في الرد في الخطوة السابقة.

٨- بيان تهافت الافتراء وتفاهته:

من الرد السابق يتضح أن المفتري لم يقدم دليلاً مقبولاً على فريته، في المقابل نجد أن صريح الأدلة تخالف ما ذهب إليه وتدل صراحة لى عدم جواز النظر للمرأة أو مسها ومن هنا يظهر تهافت الفرية.

٩- بيان أن ما أراد المفتري إظهاره نقيصة هو من المحامد والمحاسن:

ما جاء في قصة سالم يوضح كيف أن الإسلام يراعي بأحكامه صالح الخاصة والعامة، وأنه شرع من الأحكام التي تعالج تبعات

---

١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١١/ ٣٧٥).
٢) الطبقات الكبرى (٨/ ٢٧١)، والإصابة (٤/ ١١).

إلغاء التبني تلك العادة الجاهلية الظالمة التي كانت تجيز إلحاق الولد لغير أبيه فألغاها الإسلام، لكنه لم يهمل المشكلات الخاصة التي قد تنتج عن إلغاء التبني مثل مشكلة سالم مولى أبي حذيفة، وإنما شرع أحكامًا تحل هذه المشاكل من تشريع الرضاعة للكبير الذي ينبني عليه أحكام الرضاعة في الحولين، وهذا خلاف الأصل في الرضاعة التي لا تكون إلا في الحولين.

كما يظهر في الحديث كيف راعى الإسلام غيرة أبي حذيفة لأنها غيرة شرعية محمودة، وشرّع حكمًا يزيل ما في نفس أبي حذيفة حيث صار أبو حذيفة أبًا لسالم من الرضاعة وصارت سهلة زوجته أمًا له.

١٠-افتراض الإيرادات على الرد وإبطالها:

إيراد: إذا كان الرضاع ليس بالتقام الثدي كما تقولون فلماذا اعترضت سهلة وقالت: إنه رجل كبير وذو لحية؟

الجواب: هو لم يكن اعتراض منها، ولكنها تعجبت من أن يكون الرضاع في هذا السن معتبرًا وتثبت به حرمة الرضاع، لأنها تعلم أن الأصل أن يكون الرضاع المحرم في سن الرضاعة فقط أي في الحولين، كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: **«انظرن من إخوانكن فإنما الرضاعة من**

المجاعة»[١]، وقال: **«لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام»**[٢].

فتعجبها كان من ثبوت حرمة الرضاع لسالم في هذا السن لأنه خلاف الأصل، وليس في كلامها ما يدل على أنها فهمت أن الرضاعة بالتقام الثدي.

إيراد آخر: وهل يسمى شرب اللبن بدون التقام الثدي رضاعة؟

الجواب: الأشهر في الرضاع أن يكون بمص الثدي لكن ذلك لا يشترط لا لغة ولا شرعًا، فإن الرضاع في اللغة يطلق على شرب اللبن سواء كان مصدره ثدي المرأة أو ضرع الشاة، قال ابن فارس: «رضع: الراء والضاد والعين أصل واحد وهو: شرب اللبن من الضرع أو الثدي»[٣]. ووافقه أبو البقاء الكفوي في الكليات فقال: «الرضاع كالرضاعة بفتح الراء وبكسرها: شرب اللبن.. »[٤]، وقال ابن سيده في المخصص: «رضع الصبي: شرب اللبن»[٥].

---

(١) البخاري (٢٤٥٣)، ومسلم (٢٦٤٢).

(٢) الترمذي (١٠٧٢)، وقال: هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن الرضاعة لا تحرم إلا ما كان دون الحولين وما كان بعد الحولين الكاملين فإنه لا يحرم شيئًا، وصححه الألباني في صحيح الجامع حديث رقم (٧٦٣٣).

(٣) معجم مقاييس اللغة (ص٤٠٧).

(٤) الكليات (ص٧٦١).

(٥) المخصص (٣/ ٤٧٣).

وكذلك من الناحية الشرعية فقد أجمع العلماء على أن الرضاعة لا يشترط فيها مص الثدي، قال ابن عبد البر في التمهيد: «وقد أجمع فقهاء الأمصار على التحريم بما يشربه الغلام الرضيع من لبن المرأة **وإن لم يمصه من ثديها**»[1].

إيراد ثالث: لماذا لم يقل لها النبي ﷺ: احلبي له في إناء، وقال: أرضعيه؟

التعبير بالإرضاع هنا كان مهمًا لبيان أن عملية شرب اللبن هذه ستأخذ حكم الرضاع المحرِّم رغم أنها لم تكن في الحولين.

والرسول ﷺ قد أوتي جوامع الكلم، فيعبر بالألفاظ القليلة عن المعاني الكثيرة، فبدلاً من أن يقول لسهلة: اذهبي احلبي له في إناء ثم أعطيه إياه ليشربه، وهذا سيعتبر رضاعًا محرِّمًا رغم أنه ليس في الحولين، فعبر عن كل ذلك في كلمة واحدة هي: أرضعيه، فوضح لها ماذا تفعل والحكم المترتب على فعلها بكلمة واحدة وهذا من بلاغته ﷺ.

إيراد رابع: فماذا تقولون في بعض علماء المسلمين الذين قالوا بجواز أن تكون الرضاعة بالتقام الثدي؟

نقول إنهم - على جلالة قدرهم - بشر يخطئون ويصيبون، وقولهم ليس حجة لا سيما وقد خالف القرآن والسنة والمعقول، بل وخالف اتفاق أكابر العلماء الذي بينه ابن عبد البر فيما نقلناه عنه آنفًا.

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١١/ ٣٧٥).

١١- إلزام المفتري بما يعتقده والرد عليه من دينه:

نفترض أن المفتري هنا نصراني، فنقول له:

كيف تعترض على رضاع الكبير وأنت في اعتقادك أن إلهك كان يرضع من أمه مريم؟ أليس الإله في ظنك هو أكبر كبير؟ أليس المسيح هو إله في معتقدك؟ أليس المسيح عيسى كان يرضع من أمه مريم؟ فكيف تعترض على رضاع الكبير وأنت تؤمن برضاع أكبر كبير؟

فإن قال النصارى: إن المسيح رضع لأنه كان محتاجًا للرضاع، قلنا: كيف يحتاج الإله؟ إن الاحتياج نقص ينقض وإن قالوا: لم يكن محتاجًا، قلنا: ولماذا إلهيته. يرضع ملتقمًا للثدي بلا حاجة لذلك؟

١٢- تلخيص أهم ما جاء في الرد من نقاط:

١- الأصل في الرضاعة أن تكون في الحولين قبل الفطام، وحالة سالم كانت استثنائية لاعتبارات خاصة متعلقة بتحريم التبني.

٢- الرضاع في حالة سالم لم يكن بالتقام الثدي وهذا الموافق للأدلة الشرعية والعقلية، ولاتفاق جماهير العلماء.

٣- دلت الأدلة الصحيحة الصريحة على عدم جواز النظر للمرأة الأجنبية وعدم جواز لمسها.

٤-الرضاع لغة وشرعًا يمكن أن يكون بدون التقام الثدي.

٥- كيف يعترض على رضاع الكبير من يعتقد أن إلهه المسيح كان يرضع من أمه مريم؟

الفصل الخامس

سلبيات يجب اجتنابها في الرد على الفرية

من النافع أن نشير إلى بعض السلبيات التي قد تقع في الردود على الافتراءات رغبة في اجتنابها وتحذيرًا من الوقوع فيها، ومن هذه السلبيات:

١ـ الدخول في جزئيات وتفريعات بعيدة عن موطن الشبهة وأصل الافتراء:

كالدخول في تفاصيل فقهية بعيدة عن موضوع الافتراء، مع سرد أقوال العلماء وأدلتهم وبيان كيفية الترجيح بينها.

كالذي يرد على الفرية المتعلقة برضاع الكبير فيذكر اختلاف العلماء في عدد الرضعات المحرمة، وكيفية الرضاع، والسن المعتبر فيه، وهل حالة سالم كانت خاصة به أم لا، والأحكام المترتبة على الرضاع المحرم، ونحو ذلك.

فكل ذلك يؤدي إلى تشتيت القارئ أو السامع، وربما يحول بينه وبين فهم الرد واستيعابه بشكل يقضي على الشبهة، وربما يكون قد استوعب الافتراء وعلق في ذهنه لكنه عجز عن فهم الرد بسبب التفريع البعيد عن صلب الموضوع.

ولذلك تجد كثيرًا من المنصرين وغيرهم من المفترين يحرصون على

إغراق من يرد عليهم في الجزئيات والتفريعات حتى تتشتت أذهان المستمعين ويعجزون عن فهم الرد واستيعابه بشكل جيد.

٢ـ التطويل الزائد والإسهاب الممل في الرد على الافتراء:

بعض الافتراءات يمكن الرد عليها في كلمات قليلة يفهمها أكثر الناس على اختلاف مستوياتهم، كما يمكن أن يرد على نفس هذه الفرية في صفحات طويلة أو ربما في كتاب مستقل، وبما أن غالب حال الناس ـ لا سيما الذين يتأثرون بالافتراءات ـ من العوام الذين لم يحصّلوا قدرًا كافيًا من العلوم الشرعية، فمن الأفضل عدم الإطالة في الرد بشكل يصيبهم بالملل والتشتت، ويحجزهم عن فهم الرد واستيعاب جزئياته.

ومثال ذلك: الذي يتصدى للرد على فرية فيأتي بالرد عليها من وجوه كثيرة، ومع كل وجه منها يقوم بالشرح والتوضيح، والاستدلال من القرآن والسنة، مع نقل أقوال أهل العلم من مختلف المذاهب، مع توجيه أقوالهم وشرحها.

وهذا الأسلوب ربما يكون نافعًا لطلاب العلم، لكنه لا يناسب العوام والمبتدئين الذين قد يناسبهم ذكر وجه واحد فقط، مع اختصار الاستدلال عليه، وعدم الإطالة بنقولات كثيرة عن أهل العلم، وربما يكون الأفضل انتقاء نقل واحد لعالم واحد فقط مع الإشارة إلى موافقة العلماء الآخرين له.

٣ ـ اختصار الرد اختصارًا مخلاً يجعله غير كافٍ:

ويكون ذلك حين يكون الرد قصيرًا بشكل لا يكفي في القضاء على الافتراء وإزالة أي شبهة قد تعلق في الأذهان.

ومثال ذلك أن يُجاب عن افتراء يزعم أن القرآن قد اضطرب موقفه من الخمر، بذكر آية المائدة التي جاء فيها تحريم الخمر بشكل قاطع فقط، دون التعرض لمراحل تحريم الخمر، وتوجيه الآيات الأخرى التي سبقت آية التحريم.

لأن هذا الجواب لا يكفي في رد الافتراء الذي يزعم وجود اضطراب أو تعارض بين الآيات، ولا ينفي وجود آية تحرم الخمر، ولذلك يجب ذكر كل الآيات التي تحدثت عن الخمر وشرحها وتوجيهها، مع توضيح منهج القرآن في تحريم الخمر تدريجيًا، وبذلك تنتفي أي شبهة في وجود اضطراب بين آيات القرآن.

٤ـ الانتقال إلى بحث عنصر قبل الانتهاء من بحث العنصر السابق له:

إذا كانت الإجابة مقسمة إلى عناصر فلا ينبغي الانتقال إلى عنصر قبل استيفاء العنصر السابق له، فإن ذلك قد يؤدي لوجود خلل أو نقص في الإجابة يجعلها غير وافية بتحقيق المقصود.

فلو كان الافتراء متعلقًا بالنسخ في القرآن، وكان الرد يستدعي ذكر تعريف النسخ، وما يقع فيه النسخ، وأنواعه وأدلته، فلا ينبغي أن الانتقال للحديث عن أنواع النسخ دون توضيح معنى النسخ والمقصود به شرعًا.

٥ ـ استخدام ألفاظ واصطلاحات غريبة تخفى على جمهور المستمعين:

ربما يشتمل الرد على بعض المصطلحات التي لا يفهمها إلا المختصون وطلاب العلم فقط، وهذا قد يعيق فهم الكثير من الناس للرد والاستفادة منه.

فإذا قلنا: إن النسخ لا يلزم منه البداء، فيجب توضيح المقصود بمصطلح (البداء) الذي لا يفهمه إلا من درس علم العقيدة، وإذا قلنا: في الآيات التفات أو احتباك، فلا بد من توضيح المقصود بمصطلح (الالتفات) أو (الاحتباك) الذي لا يفهمه إلا من درس علوم البلاغة، وإذا قلنا: هذا التعريف فيه دَوْر فلا بد من توضيح المقصود بمصطلح (الدَوْر) الذي لا يفهمه إلا من درس المنطق.

والإنسان في ذلك مخير بين عدم ذكر هذه المصطلحات والتعبير عنها بمعنى واضح سهل يفهمه الجميع، أو ذكر المصطلحات مع توضيح المقصود بها بسهولة ويسر.

٦ـ الرد من دين الخصم وكتبه قبل استيفاء الرد من الناحية الإسلامية:

إذا كان الافتراء متعلقًا بالإسلام فلا بد من استيفاء الرد من الناحية الإسلامية، ورد الافتراء بكل جوانبه واقتلاع الشبهة من جذورها قبل الانتقال إلى مناقشة ما يقابلها في دين المفتري وكتبه ومصادره.

فإن المسارعة بالرد من دين الخصم وكتبه قبل استيفاء الرد إسلاميًا قد يوحي بالعجز عن الرد من الناحية الإسلامية، أو بالإقرار بوجود خلل أو نقص

في جانبنا لكننا نبرره بوجود مثيله في دين الخصم، وهذا شيء جدّ خطير.

ومثال ذلك: أن يطرح المنصّر فرية تزعم أن في القرآن الكريم آيات يلزم منها إلحاق نقص بالله تعالى، فيكون الرد أن الذي نسب النقص لله تعالى هو الكتاب المقدس عند النصارى مع الإتيان بالنصوص من هذا الكتاب الدالة على صفات النقص، دون استيفاء الرد إسلاميًا وتوجيه كل الآيات التي يزعم ذاك المنصر أنها تلحق بالله النقص.

فإن مثل هذا الرد قد يوحي للسامع أن القرآن ينسب فعلاً نقصًا لله لكن كتاب النصارى مثله أو أكثر منه في ذلك.

والذي يجب في الرد هو مناقشة كل الأدلة الإسلامية التي يطرحها الخصم مع التوجيه للمعنى الصحيح لها وبيان أنها لا تثبت أي نقص لله من أي وجه بل فيها إثبات الكمال المطلق له سبحانه، مع توضيح عقيدة المسلمين في الله تعالى وأسمائه وصفاته، فإن تم ذلك بشكل ينفي الشبهة ويرد على الفرية فلا بأس بعد ذلك بالانتقال إلى كتاب الخصم وإثبات أن ما أراد رمينا به هو ما أتى به كتابه الذي يؤمن به.

٧ـ غلبة الجانب العاطفي والخطابي في الرد على الجانب العلمي المنهجي:

إن الشبهات داء دواؤه العلم، وإن الافتراءات دواؤها هو الرد العلمي المؤسس على الأدلة والبراهين، أما الأسلوب الخطابي أو الوعظي فلا يكفي وحده في رد الفرية أو اقتلاع الشبهة، وإن كان من المفيد استخدامه أحيانًا لكن لا يعتمد عليه وحده.

فإن كانت الفرية تحاول التشكيك في خلق خير البشر محمد ﷺ فإن ردها لا يكون بسرد عبارات خطابية مسجوعة أو أبيات شعر في حب النبي ﷺ ومدحه والثناء عليه.

وإنما يكون الرد بسرد الأدلة العلمية على كمال خلق النبي ﷺ وتمام شمائله وبيان اشتمال دعوته على مكارم الأخلاق وصالحها، ولا بأس أن يصاغ الرد بعبارة أدبية بليغة بعيدة عن التكلف والتعقيد.

٨ ـ التعميم والإطلاق بغير سند:

من الخطأ أيضًا استخدام عبارات التعميم والإطلاق في الرد دون التوثق من ذلك بالبحث والاستقراء التام.

كقول القائل: (لم تأتِ هذه اللفظة في أي حديث) أو (لم يقل بذلك عالم قط) أو (لا ينكر ذلك أي شخص في العالم) أو (لم يحدث مثل ذلك في التاريخ كله).

فإن مثل هذه العبارات ربما تخرج عن الموضوعية والدقة العلمية، بل قد تعد دربًا من المجازفة والادعاء الذي قد يشكل خللاً في الرد، أو يسم صاحبه بعدم الدقة وربما بعدم المصداقية أيضًا.

وعلى أي حال فإنه لا يمكن قبول مثل هذه الدعاوى والإطلاقات بغير توثيقها وإقامة الأدلة الصحيحة على صدقها.

٩- مناقشة الأمور الشخصية:

كثيرًا ما يحاول المفترون تحويل الرد على الافتراء والحوار العلمي حوله إلى مناقشة أمور شخصية لا ينبني على ثبوتها أو عدمه حكم أو ثمرة، وبذلك يفرغ الحوار من محتواه العلمي النافع ويتجه إلى السقوط في هوة الفشل.

ولذلك فلا ينبغي أن يسقط من يتصدى للرد على الافتراءات في هذا الشَرَك، ولا يستدرج لمناقشة الأمور الشخصية؛ فالانتصار في مثل هذه الحوارات لن يتجاوز مجرد انتصار شخصي لكنه قد يشكل في نفس الوقت خسارة دعوية أو شرعية.

فربما يدعي المفترون وقتها أن المسلمين حين عجزوا عن الرد العلمي لجأوا إلى الهجوم الشخصي غير الموضوعي الذي لن يغير شيئًا من الحقيقة.

فكون المفتري سارقًا أو زانيًا أو منحرفًا فهذا لا يعني بالضرورة أنه مخطئ في كل ما يقول، ولا يلزم منه بطلان معتقده، فإن وجود المنحرفين في كل المذاهب أمر واقعي من الصعب نفيه أو إنكاره.

ولذلك فإن الرد على ما يقوله المفتري بصرف النظر عن شخصه، وتوضيح بطلان كلامه بالأدلة العلمية هو السبيل الصحيح الذي يجب اتباعه.

فإن تم استيفاء الرد عليه بشكل علمي منهجي، فلا بأس من فضح انحرافه الذي يسقط مصداقيته؛ لتوضيح حقيقته للناس، ونزع

الثقة به من قلوب أتباعه وتحذير المخدوعين فيه، على أن يكون ذلك موثقًا بالأدلة والبراهين.

١٠ـ الوقوع في التناقض والاضطراب في الرد:

من أكبر سلبيات الرد أن يقع من يتصدى له في التناقض والاضطراب كإثبات شيء ثم نفيه، أو قبوله ثم رفضه، أو الجمع بين متناقضين في الإجابة.

ومن ذلك قول القائل في موضع من إجابته عن افتراء متعلق بكلمة النكاح في القرآن: إن كلمة النكاح لا تأتي إلا بمعنى الزواج فقط، ثم يعود فيذكر في موضع آخر من الإجابة أنها تكون بمعنى الوطء!

وهذا يسم كلامه بالتعارض والتناقض، وكان الأولى به من البداية أن يذكر أن النكاح يعني في الأصل الزواج، ولكن قد يُكنى به عن الوطء أيضًا.

الخاتمة

إن أعداء الدين من المنصرين والملحدين والعلمانيين وغيرهم يشنون على الإسلام والمسلمين حربًا عقدية فكرية لا هوادة فيها، ويستخدمون طرقًا غير نظيفة وأساليب غير شريفة من أجل التشكيك في الإسلام، فهم يحترفون الكذب والغش، والتزوير والتحريف، ويمتهنون الدجل والبهتان وقلب الحقائق.

وهم يسخّرون في خدمة مخططاتهم وأهدافهم الأموال الطائلة، والإمكانات الهائلة، والآلات الإعلامية الضخمة، تدعمهم دول ومؤسسات وأجهزة كبرى.

فالمعركة بالنسبة لهم هي معركة من أجل البقاء وإثبات الوجود؛ ولذلك فهم لا يملكون التراجع عنها أو التهاون فيها، بل لا بدّ لهم من استغلال كل متاح أمامهم مهما كان خبيثًا وغير أخلاقي للوصول لمآربهم التي لا تقل عن ذلك خبثًا ودناءة.

فما نحن فاعلون؟ وكيف سنواجه هذه الحروب المغرضة؟ وكيف سنصد حملات التشكيك في الإسلام؟

إن هذه الحرب قد فرضت علينا ولا بدّ لنا من خوضها، وشرف عظيم لكل مسلم أن يكون جنديًا مدافعًا عن دينه الذي لا يملك أشرف من الانتماء له.

إن المسلمين يجب أن يواجهوا تلك الحروب والحملات المغرضة ببصيرة نافذة، وفقه شرعي واقعي، وفكر عصري، وتخطيط علمي، وإتقان عملي.

فإنها حرب علمية فكرية في المقام الأول، لا تنفع فيها الدبابات والمدافع والطائرات الحربية، ولن تجدي فيها الأسلحة والقاذفات والذخائر.

وهي كذلك لن يكفي فيها الردود العاطفية، والخطب الوعظية، والجهود الحماسية الفردية المجردة عن التخطيط العلمي المدروس.

بل يجب أن تتضافر الجهود وتنظّم، وتتحد الأعمال وتنسّق، بحيث تتكامل منظومة العمل في دراسات علمية واقعية واعية، ثم تخطيط منهجي ينبني على أسس سليمة، ثم مواجهة عصرية شاملة منطلقة من أصول صحيحة.

إن مواجهة حروب المشككين في الإسلام من أهل الباطل يجب أن تتخذ ثلاثة محاور رئيسة متوازية:

الأول: وهو التعريف بالإسلام ونشر حقائقه ومحاسنه وإظهار الصورة الصحيحة له بين المسلمين وغيرهم.

وينتظر أن يتم من خلال هذا المحور: تقديم صورة صحيحة للإسلام لغير المؤمنين، والإجابة على الأسئلة الرئيسة التي يمكن أن تدور في أذهان الجاهلين به، مثل:

- من الله في الإسلام؟ وما صفاته؟
- من الرسول محمد ﷺ؟ وما دعوته؟ وما أخلاقه؟
- ما الإسلام؟ وما تعاليمه؟ وما عقيدته وشريعته؟
- ما الذي يقدمه الإسلام للناس؟ وما الذي ستفتقده البشرية بابتعاده عن واقع الحياة؟
- ما موقف الإسلام من الأنبياء والمرسلين والدعوات السابقة؟

ولا أعني هنا أن يقتصر الخطاب في هذا المحور على غير المسلمين فقط، بل يجب أن يشمل المسلمين أيضًا على اختلاف مستوياتهم، بحيث تُرفع الجهالة عن عوام الأمة.

الثاني: وهو الرد على افتراءات المشككين بأسلوب علمي منهجي.

وينتظر أن يتم من خلال هذا المحور: الرد على افتراءات المشككين بأسلوب علمي يراعي أحوال المخاطَبين ومستوياتهم، ويتناسب مع مقامات الرد المختلفة، بحيث تُشكّل الردود في مجموعها توعية شاملة لجميع أفراد الأمة من جهة، وإقامة للحجة القاطعة على المفترين والتابعين لهم والمستمعين إليهم من جهة أخرى.

ولذلك يجب أن يكون الرد على افتراءات المشككين علمًا منفردًا له أصوله وقواعده ومناهجه التي يدرسها الطلاب ويتدربون عليها في دور العلم المختلفة كالجامعات والمعاهد والمساجد وغيرها.

كما ينبغي أن تُوجه الهمم إلى إخراج رسائل وأبحاث علمية قوية تخدم هذا العلم في جانبيه: التأصيلي النظري، والتطبيقي العملي المرتبط بالواقع، مع التوصية بدعم هذه الرسائل والأبحاث ونشرها بين الدعاة وطلاب العلم.

وينبغي كذلك أن تدعم الدراسات النظرية للطلاب بتدريبات عملية ذات مستوى رفيع، فيخضع الطلاب لبرامج تدريبية موضوعة بعناية وتخطيط من أهل العلم والاختصاص، بحيث تجعلهم تلك البرامج قادرين على: الرد الافتراءات المعاصرة بأسلوب منهجي سليم، ومجادلة المفترين والمشككين ومحاورتهم بشكل مباشر، وإقامة المناظرات العلنية معهم.

الثالث: وهو فضح المفترين وبيان عوار معتقداتهم.

وينتظر أن يتم من خلال هذا المحور: فضح المشككين في الإسلام على مختلف مشاربهم، وبيان جهلهم وكذبهم، وكشف طرقهم الخبيثة وأساليبهم الرخيصة، وإظهار عوار معتقداتهم وما تشتمل عليه كتبهم ومصادرهم من موبقات ومثالب.

وهذا يحتاج لوجود مجموعة من المختصين بعلم مقارنة الأديان ودراسة المذاهب الفكرية المختلفة، بحيث يقومون بدراسة مصادر المفترين ومراجعهم، وتاريخ مذاهبهم منذ نشأتها، ومعرفة أساليبهم في

نشر معتقداتهم وطرقهم في إثارة الافتراءات على الإسلام، ومن ثم يتم فضحهم وبيان عوار معتقداتهم.

وينبغي أن يُسخّر في خدمة كل محور من المحاور السابقة:

١ـ جميع وسائل الاتصال والإعلام المتاحة من قنوات تلفزيونية أرضية وفضائية، ومواقع وبرامج على شبكة المعلومات الدولية، وصحف ومجلات ومطبوعات مختلفة.

وبحيث تخرج هذه الجهود في صور متنوعة مثل: خطب ومحاضرات ودروس مرئية ومسموعة، ومصنفات مقروءة منشورة بكل الصور الممكنة، مع تنويع الأساليب والطرق والمواد لتخرج في مجموعها مناسبة للجميع.

٢ـ الدعاة والخطباء في المساجد والمراكز الدينية والمعاهد الدعوية.

٣ـ الأقسام المختصة في الكليات والمعاهد والجامعات العلمية والشرعية.

٤ـ المعلمون المدربون العاملون في المدارس الحكومية والخاصة.

٥ـ الكوادر المدرّبة من كل فئات المجتمع، الذين يعملون على توعية جميع أفراد الأمة، كالتلميذ في مدرسته، والطالب جامعته، والموظف في عمله، وهكذا.

ومن التنبيهات التي يجب أن تكون محل عناية:

أولاً: يجب ألا تقتصر لغة الخطاب على اللغة العربية فقط، بل لا بد من

أن تتعدد لغات الخطاب لتشمل أكبر عدد متاح من اللغات لا سيما المنتشرة منها والمعروفة التي ينطق بها ويفهمها أعداد كبيرة من الناس كالإنجليزية والفرنسية والألمانية.

ثانيًا: ضرورة مراعاة الاختصاص عند توزيع الوظائف والمهمّات، بحيث توكل كل مهمة لأهل الاختصاص فيها، سواء كان ذلك في الجوانب الشرعية أو العلمية أو الفنية والمهنية، فإن ذلك يوفر أكبر قدر من النجاح للأعمال المختلفة.

ثالثًا: أهمية الاستنارة بمشورة أهل الخبرة التي تضيء الطريق وتوفر الكثير من الوقت والجهد.

رابعًا: الحرص على الاستفادة من كل متاح، والتعامل مع الواقع في ظل معطياته، بعيدًا عن إضاعة الأوقات في طلب المحالات وانتظار المعجزات.

خامسًا: ضرورة التوحّد على المنهج السليم، والارتقاء فوق الخلافات والانشقاقات التي تبدّد الجهود وتوغر الصدور، بحيث نعمل صفًّا واحدًا في مواجهة أعداء الدين.

سادسًا: وجوب العمل بإيجابية وفاعلية تبرئة للذمة ونصرة لدين الله تعالى، وعدم استهلاك الأوقات والجهود في توجيه الاتهامات للأفراد أو المؤسسات بالتقصير أو التواطؤ أو غيره، فكما قيل: لأن تضيء شمعة خير لك من أن تلعن الظلام.

وأخيرًا.. فإننا على يقين لا يداخله شك أن الله سينصر دينه ويظهره شاء من شاء وأبى من أبى، فنسأل الله أن يستعملنا في ذلك ولا يستبدلنا، وأن يشرّفنا بالعمل في نصرة دينه، وإحياء سنة نبيه ﷺ، والذود عن حياض هذا الدين العظيم، ونسأل الله العون والتيسير والتوفيق والسداد.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد خير الأنام، وعلى آله وصحبه الغُر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أبي عبد الله الصّارم
إيهاب بن كمال بن أحمد
Kamal.ehab@yahoo.com

الفهرس

مقدمة ٥
الفصل الأول: الآداب الشرعية في الرد على الفرية ٨
أولاً: إخلاص النية لله ﷻ ٨
ثانيًا: الاستعانة بالله تعالى والافتقار له ٩
ثالثًا: طلب العلم الشرعي ١٠
رابعًا: الرغبة في إظهار الحق ١٢
خامسًا: الثقة في قوة الحق ١٣
سادسًا: الثبات على الحق وعدم التنازل عن جزء منه ١٤
سابعًا: العدل والإنصاف مع الخصم وإن تعدى ١٥
ثامنًا: الرفق والتلطف مع الخصم المنصف المهذّب ١٦
تاسعًا: الحزم والشدة مع المكابر المعاند الذي يسيء الأدب ١٨
عاشرًا: عدم الجلوس في مجالس الشتامين والمستهزئين ١٨
الحادي عشر: عدم مجاراة المفترين في سوء أخلاقهم ٢٠
الثاني عشر: دعاء الله للنفس وللخصم ٢١
الفصل الثاني: قواعد وضوابط في الرد على الافتراءات ٢٣
أولاً: الباطل لا يستدل عليه إلا بالباطل ٢٣
ثانيًا: لا يرد الباطل بمثله ٢٥
ثالثًا: لا يجوز أن يصاحب الردُّ ترويج الفرية أو إشهار المفتري ٢٦
رابعًا: أقوال البشر يحتج لها ولا يحتج بها ٢٩
خامسًا: كل دعوى لا دليل عليها غير مقبولة ٣٢
سادسًا: إذا كنت ناقلاً فالصحة، وإذا كنت مدعيًا فالدليل ٣٣
سابعًا: التعارض والتناقض من أدلة بطلان المذهب ٣٥
ثامنًا: لا يحكم بتعارض قولين إلا إذا تعذر الجمع بينهما ٣٨
تاسعًا: لا يصح الاستدلال بالمتشابه على ما يخالف دلالة المحكم ٤٠
عاشرًا: لا يحتج على الخصم إلا بما يعتقد حجيته ٤٣
الحادي عشر: عدم العلم ليس علمًا بالعدم ٤٤
الثاني عشر: بطلان الجزء لا يستلزم بطلان الكلّ، وصحة الجزء لا تستلزم صحة الكل ٤٧
الفصل الثالث: طرائق المشككين في إثارة الافتراءات على الدين ٥٠
الطريقة الأولى: الكذب في طرح الافتراء ٥٠
الطريقة الثانية: التحريف اللفظي للنصوص ٥٢
الطريقة الثالثة: تأويل النصوص، ولَيّ أعناقها، والاستدلال بها على ما لا تدل عليه ٥٣
الطريقة الرابعة: الاعتماد على الضعيف الذي لا يحتج به ٥٤

الطريقة الخامسة: الاحتجاج بما لا يعتبر حجة في نفسه، وإن صح عن قائله. ٥٦
الطريقة السادسة: المغالطات اللغوية. ٥٨
الطريقة السابعة: المغالطات النحوية. ٥٩
الطريقة الثامنة: المغالطات العلمية. ٦٠
الطريقة التاسعة: المغالطات التاريخية. ٦٢
الطريقة العاشرة: اتباع المتشابهات. ٦٣
ملخص لطرائق المشككين وكيفية مواجهتها ٦٥
الفصل الرابع: الخطوات العملية للرد على الافتراء. ٦٨
أولاً: النظر في صحة مقدمات السؤال. ٦٨
ثانيًا: النظر في صحة الدليل. ٦٩
ثالثًا: النظر في صحة الاستدلال. ٦٩
رابعًا: تحديد موطن الشبهة. ٧٠
خامسًا: اختيار الأسلوب المناسب للرد على الافتراء. ٧٠
سادسًا: تفنيد الافتراء بقوة مع التركيز على إزالة موطن الشبهة. ٧١
سابعًا: حسن الاستدلال على الردود. ٧٢
ثامنًا: بيان تهافت الافتراء وتفاهته. ٧٣
تاسعًا: بيان أن ما أراد المفتري إظهاره كنقيصة هو من المحامد والمحاسن. ٧٤
عاشرًا: افتراض الإيرادات على الرد وإبطالها. ٧٥
الحادي عشر: إلزام المفتري بما يعتقده والرد عليه من دينه. ٧٦
الثاني عشر: ختام الرد بتلخيص أهم ما جاء فيه من نقاط. ٧٧
نموذج عملي للرد على فرية. ٧٨
الفصل الخامس: سلبيات يجب اجتنابها في الرد على الفرية. ٨٧
١- الدخول في جزئيات وتفريعات بعيدة عن موطن الشبهة وأصل الافتراء. ٨٧
٢- التطويل الزائد والإسهاب المِمل في الرد على الافتراء. ٨٨
٣- اختصار الرد اختصارًا مخلاً يجعله غير كافٍ. ٨٩
٤- الانتقال إلى بحث عنصر قبل الانتهاء من بحث العنصر السابق له. ٨٩
٥- استخدام ألفاظ واصطلاحات غريبة تخفى على جمهور المستمعين. ٩٠
٦- الرد من دين الخصم وكتبه قبل استيفاء الرد من الناحية الإسلامية. ٩٠
٧- غلبة الجانب العاطفي والخطابي في الرد على الجانب العلمي المنهجي. ٩١
٨- التعميم والإطلاق بغير سند. ٩٢
٩- مناقشة الأمور الشخصية. ٩٣
١٠- الوقوع في التناقض والاضطراب في الرد. ٩٤
الخاتمة. ٩٥
الفهرس. ١٠٢

دار اليسر
ت: ٠٠٢٠٢٢٤٧٠٩٢٦٩ ف: ٠٠٢٠٢٢٤٧١٤٨٠١
محمول: ٠٠٢٠١٦٢٢٧٦٢٠٨
E-mail: alyousr@gmail.com

صدر للمؤلف عن دار اليسر